

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ١٥

الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

تقرر ذلك.

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
لعممرا (الجزائر).

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

المناقشة العامة

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

خطاب الرايت أونرابل السير يوليوس شان
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في
بابوا غينيا الجديدةجدول الأنصبة المقررة لقسمه نقفات الأمم المتحدة (المادة ١٩
من الميثاق) (A/50/444/Add.2)الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
ستستمع الجمعية العامة أولا الى بيان رئيس
الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في بابوا غينيا
الجديدة.الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن
أوجه نظر الجمعية العامة الى الوثيقة A/50/444/Add.2.اصطحب الرايت أونرابل السير يوليوس شان،
رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في بابوا غينيا
الجديدة الى المنصة.ففي رسالة وردت في هذه الوثيقة أبلغني الأمين
العام أنه نظرا لإصدار رسالتيه المؤرختين ١٩ و ٢٢
أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ دفعت سيراليون المبالغ اللازمة
لتقليل متأخراتها عن الحد المنصوص عليه في المادة
١٩ من الميثاق.فهل أعتبر أن الجمعية أحاطت علما على النحو
الواجب بهذه المعلومات؟الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يسرني أن أرحب برئيس الوزراء ووزير الخارجيةيتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إن كل ما يجب أن يقال لخير البشرية قد قبل مرارا وتكرارا في هذه القاعة بالذات. وكثيرا ما أعرب فيها عن المشاعر النبيلة والعملية بأقوى العبارات. أما ما كان ينقصها في أغلب الأحيان فهو الإرادة السياسية وحسن التآتي في السياسة الدولية. فهنا يكمن الفرق بين التمني وتحويل آمالنا وأحلامنا بالنسبة الى البشرية الى واقع.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة أعزّز بالقول إن بابوا غينيا الجديدة تتعهد بالالتزام الكامل بمبادئ وأهداف هذه المنظمة.

وينبغي أن نناضل معا من أجل بناء عالم أفضل لهذا الجيل وللأجيال المقبلة، خلال الأعوام الخمسين القادمة وما بعدها. ففي المجالات التي حققت الأمم المتحدة النجاح فيها علينا أن نعيد تأكيد التزامنا؛ أما المجالات التي فشلت فيها فقد حان الوقت لتصحيح النظم غير الملائمة وإعادة بنائها ويجب أن تكون غايتنا القصوى هي النهوض بالأمم المتحدة لتكون أكثر فعالية وأكثر مسؤولية ومساءلة وأكثر رعاية وقدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ويجب أن نبحث بدقة شديدة عن كيفية دخول القرن الحادي والعشرين واحتضانه. وتتيح لنا نهاية قرن وبداية آخر فترة طبيعية للتأمل ومحاسبة النفس. وقد آن الأوان لأن يكون لدينا التصميم على حل القيود التي قد عطلتنا عن إقامة عالم أفضل وعلى تخليص أنفسنا منها.

ومن أجل هذا الإصلاح نحتاج الى بداية جديدة بمزيد من العزم وقليل من التشكك وبقلوب أكثر تفتحا على محنة الانسانية جمعاء. وهذا هو التحدي الذي يواجهها من الآن وحتى عام ٢٠٠٠. فيجب على المجتمع الدولي أن يبدي ما لا بد منه من التصميم والشجاعة والبصيرة والإرادة الأخلاقية لتحسين حال هذا العالم.

وعند وضع جدول أعمال من أجل مستقبل أفضل يجب أن نضم أولاً تاريخنا المشترك. ينبغي لنا أن نكون على وعي بأن سعيينا المشترك لتحقيق سلام حقيقي داخل اطار الأمم المتحدة له جذور عميقة تمتد الى الأحداث التي وقعت قبل أشهر لا غير من إنشاء هذه المنظمة.

والتجارة في بابوا غينيا الجديدة سعادة الرايت أونرابل السير يوليوس شان وأن أدعو الى مخاطبة الجمعية العامة.

السير يوليوس شان (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخطب الجمعية نيابة عن بابوا غينيا الجديدة وبصفتي رئيس محفل جنوب المحيط الهادئ الذي اجتمع قبل ثلاثة أسابيع.

واسمحوا لي في البداية أن أهنيئ السيد ديوغو فريتاس دو أمارال بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة؛ وأن أهنيئ أيضا سلفه على الكفاءة والانصاف للذين أدار بهما أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

وبصفتي رئيسا لمحفل جنوب المحيط الهادئ، ونيابة عن بابوا غينيا الجديدة أرحب ترحيبا حارا بجمهورية بالاو، البلد الشقيق من منطقتنا بوصفه العضو الخامس والثمانين بعد المائة في الأمم المتحدة.

وإذ نحتفل بهذه الذكرى السنوية الخمسين فإن مما يحد من احتفالاتنا أن الكثير من الأحلام والمثل العليا التي توختها الأمم المتحدة لم تتحقق. ومما يؤسف له أنه لم يتحقق بعد عالم ينعم بمزيد من الحرية والرخاء والأمن - وهي المقاصد الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة. وتظل أمام الأمم المتحدة أعمال كثيرة يتعين إنجازها، ويتوقف هذا بقدر كبير على الدعم الجماعي من كل دولة عضو.

وتؤمن بابوا غينيا الجديدة إيماننا راسخا بأن المجتمع الدولي لا يستطيع الاستغناء عن الأمم المتحدة رغم أوجه القصور فيها. ولئن كانت الأمم المتحدة ضرورية في أعقاب الحرب العالمية الثانية فهي أشد ضرورة في هذه الأيام. وخلال خمسين عاما أسهمت الأمم المتحدة إسهاما كبيرا بتدخلات دولية إيجابية ووضعت مدونات السلوك التي نقبلها اليوم على أنها مسلمات في معاملاتنا الدولية.

وبما أن بابوا غينيا الجديدة أحد البلدان الكثيرة التي حكمت تحت العين الساهرة للأمم المتحدة قبل أن أصبحت عضوا كامل العضوية عند الاستقلال فهي ملتزمة التزاما ثابتا بإعادة إنعاش وتعزيز المنظمة الدولية العظيمة في العالم.

ويتطلب الفوز في المعركة ضد أباطرة المخدرات نفس الخصال التي يحتاجها كل مسعى جاد آخر تبذله الأمم المتحدة، أي الإرادة السياسية والتصميم الجماعي. وبدون هذين العاملين، نخاطر بالقضاء على أجيال من جراء التعاطي المهلك للمخدرات. إن الثمن باهظ. ولا بد لنا أن نقف صفا واحدا في محاربة هذا البلاء.

إن المعارك من هذا النوع هي المعارك التي يجب أن نشترك معا في خوضها. وإن لم نلتزم بخوض معارك كهذه من أجل تأمين مقتضيات الحياة السوية، فلن نجد أبدا الشجاعة اللازمة لبلوغ الحياة الحققة والسلام الحقيقي في هذا العالم.

وفيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية مجلس الأمن، نحن نحث الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس على الانضمام إلينا في النظر بعين ناقدة في أمر لياقة الاستمرار في شغل مراكزهم المتميزة وفي النظر في كيفية تحقيق مزيد من الفعالية لعمل مجلس الأمن.

إن بابوا غينيا الجديدة تؤيد منح عضوية دائمة لليابان وألمانيا في مجلس الأمن.

ونحن نقدر الحاجة إلى أن تتوفر للأهداف والقرارات المشتركة مساندة كافية من الموارد. ويهمننا بشكل خاص أن تحسم فورا الصعوبات المالية الراهنة لكي تتمكن الأمم المتحدة من تأدية وظيفتها بكامل طاقتها.

ويجب ألا نقنع بالحال في وقت نواجه فيه خطر دوام التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، فيما بين الدول وفي داخلها، على نحو يرجع - إلى درجة كبيرة - إلى تغليب المصالح الأنانية الضيقة على معالجة الشواغل البشرية الحقيقية.

إن إخفاق الأمم المتحدة في بعض المجالات في الماضي كان يرجع على وجه التحديد إلى قصر النظر هذا.

يجب أن تسود أسباب الكرامة والعدالة بالفعل لا باللفظ وحده.

وبابوا غينيا الجديدة، بصفتها من المشاركين النشطين والمستفيدين من اتفاقية لومي بين الاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول إفريقيا والمحيط الهادئ

وأتكلم عن قصف هيروشيما ونجازاكي بالقنبلة الذرية. تلك الأحداث لم تغير عالمنا إلى الأبد فحسب، بل غيرت صميم الطريقة التي نفكر بها. والواقع إن الفصول الختامية في الحرب العالمية الثانية فرضت على العالم الاحساس بضرورة العجلة والحاجة الماسة إلى البحث عن السلام. وهذا الشعور بداعي العجلة لم يختف على الإطلاق، حيث يواصل الشعور بالواجب الأخلاقي وقلب الإنسان صراعهما لمواكبة خطى التكنولوجيا في كل صورها.

إنه سباق تخوضه الأمم المتحدة. سباق لا يمكن للأمم المتحدة أن تخسره.

فإذا كان السلام في قلوب البشر، وكان البشر بدورهم هم قلب الأمم، والأمم هي قلب العالم، فعلينا أن ندرك تماما مدى عمق التغيير الذي ينبغي أن نمر به لنجد السلام الحقيقي. إن مدى الشوط الذي قطعه العالم في اكتشاف السلام واحتضانه سيتجلى في الكيفية التي يتصدى بها لتحديات أخرى تواجهها البشرية.

وأحد التحديات التي أرى أنها تدمر صحة الأمم كلها وحياتها هي تعاطي المخدرات، وهذه مشكلة عالمية بلا شك.

فالآثار بالمخدرات يفترس شباب العالم، محطما حياة الأفراد وسلام المجتمعات ورخاءها. لقد أنشأ بحق "أمما متحدة" شريرة خاصة به.

إن هؤلاء المجرمين - وهم أخط المجرمين - قد حطموا في ممارستهم لتجارتهن الدنيئة الحدود الوطنية والسياسية والعرقية والدينية والثقافية بنجاح أكبر بكثير من نجاح هذه الجمعية.

فالشبكات التي يقيمونها تجعل الشركات الضخمة متعددة الجنسيات تبدو وكأنها شركات صغيرة. وقد تأصلت جذور هذه الشبكات بحيث لا يمكن التصدي لها إلا برد فعل دولي يكون على قدر مساو من التصميم ويستند إلى قاعدة عريضة.

وينبغي أن تلقى هذه المهمة على عاتق الأمم المتحدة لأنه - ببساطة شديدة - لا يمكن لأية مجموعة أو دولة أخرى أن تتصدى لها وحدها.

تواجهه في أراضي البوسنة، والاتحاد السوفياتي السابق، ورواندا، والصومال وأماكن أخرى.

فبعض يؤر المتاعب هذه قد سلط الأضواء على مشاكل الأمم المتحدة وأصبح مصدر حرج شديد لها، لأنه وضعها في موضع العجز المشين. والمأساة - المأساة الكبرى - في هذا الصدد هي ضياع الأرواح وكون أعداد كبيرة من الناس قد لقوا حتفهم. والحقيقة البسيطة هي أن كثيرا منهم كانوا سيظلون أحياء الى اليوم لو كانت الأمم المتحدة قد قامت بدورها بصورة أكثر فعالية بعد أن قررت أن تتدخل في الأمر.

وعندما نوجه هذا الاتهام للأمم المتحدة، لا يفوتنا أن نؤكد أننا لا ننأى بأنفسنا عن هذا الفشل، ولا نملك أن نفعل ذلك. فنحن، الأعضاء، نشكل الأمم المتحدة. نحن مسؤولون عما تفعل أو لا تفعل. وعلينا أن نوجه اللوم للدول الأعضاء التي افتقرت، بصورة جماعية وإلى هذا الحد كله الى الإرادة السياسية والشجاعة الأدبية.

إن الإصلاحات التي تعمل على تعزيز الإرادة السياسية ودعم وجهة النظر الإنسانية إصلاحات يجب أن تجري داخل كل دولة من الدول الأعضاء؛ وإذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لانشائها، نود أن نؤكد أنها اذا أرادت أن تكون محفلا عالميا حقيقيا، فيجب ألا تستبعد أي بلد، كبيرا كان أم صغيرا.

وفي الوقت الذي تحل فيه المصالحة محل المواجهة، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهدها، وفقا لروح الدبلوماسية الوقائية، لتخفيف حدة التوتر على جانبي مضيق تايوان. فالسلام والرخاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يتعرضان للخطر.

وعلى الصعيد العالمي، تبدو في الأفق الأمل في السلام والرخاء عندما اجتمع المجتمع الدولي في ريو لعقد مؤتمر قمة الأرض المعني بالبيئة والتنمية المستدامة.

لقد تعهدنا وسلمنا جميعا في قمة ريو بأنه ينبغي أن نفعل شيئا ما، لأن البشرية أصبحت معرضة للخطر نتيجة لتدهور البيئة وتغير المناخ، فكان أن اعتمدنا "جدول أعمال القرن ٢١" كوثيقة إطارية.

والبحر الكاريبي، يشرفها عظيم الشرف أن تترأس في الوقت الحالي كل مؤسسات اتفاقية لومي، بما فيها الجمعية المشتركة لمجموعة دول افريقيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، والمجلس الوزاري لمجموعة دول افريقيا والمحيط الهادئ والبحر الكاريبي، ولجنة سفراء هذه المجموعة.

ونشعر بالثقة بأننا سنضطلع بدور مضموني، في ظل اتفاقية لومي، في معالجة نواحي الظلم هذه. ويحدونا الأمل في أن تتحسن الحالة التجارية والاقتصادية الدولية بدخول منظمة التجارة العالمية حيز الوجود، بشرط أن تتوفر وسائل حماية تكفل عدم تلاعب الأقوياء بالضعفاء.

ولا تزال مشاكل ادارة الديون وخدمتها تؤرق كثيرا من البلدان النامية. ونحن عندما نحاول تناولها لا نعتقد أن هناك حولا عالمية شاملة. بل ينبغي معالجة كل حالة على حدة وفقا لظروفها. وإن فعلنا غير ذلك لتسببنا ببساطة في حدوث اضطراب اجتماعي وسياسي خطير.

وفي هذا الصدد، ينبغي لمؤسسات الإقراض الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تظهر الحساسية واللياقة المطلوبة. ولا نعتقد أن هناك علاجا واحدا لجميع المشاكل، لا سيما تلك التي تتصل ببرامج التكيف الهيكلي، وهي برامج لم نعتمدها وننفذها في بابوا غينيا الجديدة إلا مؤخرا وبعد أن أدخلنا عليها التعديلات الدقيقة التي تلائم ظروفنا الخاصة.

إننا نعيش في عالم متغير بسرعة. وهو عالم تكتنفه عوامل البلبلة والتشويش وهو يسعى جاهدا لتقرير حدود جديدة لما يمكن قبوله واعتباره جائزا.

وبتلاشي الحرب الباردة، حسبنا، بقلوبنا المتفائلة، أننا سنبدأ أخيرا فترة يعمها السلام والأمن والرخاء. إلا أن كثيرا من هذا التفاؤل زال اليوم لتحل محله الشكوك والشواغل.

ويمكن القول بأن الاختبار الذي تواجهه اليوم عزيمة الأمم المتحدة ومواردها اختبار قاس الى حد لا يقل عما عرفته في أحلك الأوقات - إنه اختبار

فرنسا، متجاهلة موقفنا تجاهها تاما، بتفجير تجربتها النووية الثانية عند جزيرة فنغاتوفا المرجانية في الساعة ٠٩/٣٠ صباحا بتوقيت بابوا غينيا الجديدة يوم الاثنين الموافق ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وتمشيا مع قرار دول محفل جنوب المحيط الهادئ، يؤسفني أن أعلن الآن، بصفتي رئيسا للمحفل، التعليق الفوري لكل أشكال الحوار بين بلدان المحفل وفرنسا.

ويسرني أن أعلن أن محفل جنوب المحيط الهادئ السادس والعشرين أبدى اهتماما قويا بالتغير الذي طرأ على حالة الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد نظرت ورقة أفكار المحفل "تأمين التنمية فيما بعد عام ٢٠٠٠" في قضايا الأمن فيما يتجاوز نطاق التهديدات والحلول العسكرية. وركزنا على زيادة الأمن على أساس مستدام من خلال تعزيز التجارة والنقل والسياحة إلى منطقتنا وداخلها. وتناولنا الحاجة إلى وضع ترتيبات إقليمية بشأن الأضرار البيئية، والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى؛ ونتيجة لذلك، نعكف على وضع خطة عمل شاملة ومفصلة لمنطقتنا.

تلك هي وثيقة المحفل الذي نحن طرف فيه؛ أما بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة ذاتها، لدينا وثيقتنا الوطنية المرشدة "خطة المحيط الهادئ"، التي تتعلق بعلاقاتنا مع جيراننا في المحيط الهادئ.

ولدى النظر في قضايا المحيط الهادئ، فإن المحفل كان يعي أن الدول الجزرية الصغيرة معرضة لمخاطر كبيرة ولديها احتياجات غير عادية. واقتصاداتها مهددة باستمرار من الكوارث الطبيعية كالأعاصير وثورات البراكين والخطر المهدد بوشك الوقوع، وهو خطر ارتفاع منسوب مياه البحر. وعندما تصيب الأعاصير هذه الدول فإن الإصابة تماثل التلف الذي تسببه الحروب، وتواجه اقتصاداتها وهياكلها الأساسية ضغوطا شديدة تعرقل تنميتها بشكل خطير وتعوقها. ولذلك، تناشد بابوا غينيا الجديدة المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الذي يتسق مع برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك لمساعدتها في جهودها الرامية إلى تحقيق مزيد من الاعتماد على الذات.

وقد تلقت كل الحكومات تلك الوثيقة بعزم وتصميم يبدو للأسف أنهما قد وهنا اليوم.

هذه التجربة وغيرها تشكك في فائدة عقد المزيد من المؤتمرات العالمية حيث أن نتائج المؤتمرات التي عقدت بالفعل كانت، بوجه عام، مخيبة جدا للأمال.

لقد حظينا بكل المؤتمرات العالمية الخاصة مثل المؤتمرات التي عقدت في بربادوس عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي القاهرة عن السكان، وفي كوبنهاغن عن القضايا الاجتماعية، وفي برلين عن التغير المناخي، ومؤخرا المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين - وإن كان من الإنصاف للمؤتمر الأخير أن نعطيه مزيدا من الوقت لكي يقدم نتائجه. وينبغي أن ننظر في إعلان وقف مؤقت لمثل هذه التجمعات حتى نبدأ في رؤية فوائد عملية تأتي منها. لقد تم الحديث؛ وahan الآن وقت العمل.

وأصبحت القضايا البيئية تشكل جدول أعمال دوليا شاملا، وفي إطار عالم متكافل. تقع علينا مسؤولية جماعية تسترشد بإطار الاتفاقيات الدولية لإدارة وتطوير مواردنا بصورة مستدامة. ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال التعاون الحكومي الدولي الفعال ومن خلال الجهود الإقليمية والدولية.

وقام محفل جنوب المحيط الهادئ من جانبه، وهو يتكون من ١٦ دولة من بينها بالاو التي انضمت إلى آخر محفل عقدناه، باعتماد استراتيجيات وطنية وإقليمية لوضع وتنفيذ برامج سليمة بيئية. وإلى جانب زملائنا أعضاء مجموعة رأس الحربة المالانيزية، أصبحنا طرفا في إعلان لأكاتورو بشأن التعاون بين دول أوقيانوسيا لتجريد المنطقة من الأسلحة النووية.

وفي الآونة الأخيرة، أعربت بابوا غينيا الجديدة إلى جانب ١٥ بلدا آخر من أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ عن الغضب الشديد بسبب استئناف الحكومة الفرنسية لتجاربها النووية في موروروا، وقرروا أن يستعرضوا حالة حوارهم مع فرنسا. وقامت

خلفيات لغوية وثقافية واجتماعية عديدة ومتنوعة. ولدينا ٨٠٠ قبيلة ولغة فيما بين ٤ ملايين نسمة، في بلد يماثل حجمه حجم ماليزيا. لذا فنحن جميعا في الواقع أقليات في أرضنا. وعلى هذا النحو، فإن لكل جماعة مكانا مشروعاً في بابوا غينيا الجديدة.

وبالنسبة لنا ولدول نامية أخرى، يقع تركيز القضايا الاجتماعية بشكل مباشر على مسألة تمكين الشعب من القضاء على الفقر، والحصول على التعليم، والعيش في صحة جيدة. وعندما يحقق هذا سيكون بوسع شعبنا أن يوسع نطاق مشاركته في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأتمته. ودون هذه الأساسيات، تكون جهوده مجرد معركة من أجل البقاء.

وتظل مسألة زيادة تهميش الفقراء والأقليات تمثل مشكلة رئيسية داخل كل بلد، بغض النظر عن وضعه الاقتصادي أو السياسي. ونحن نؤيد الرأي القائل بأن أي نموذج جديد للتنمية يجب أن يحدد من جديد احتياجات الناس من ناحية كفالة أساسيات الحياة، مثل المسكن والغذاء والماء. ولا يمكن أن يحقق ذلك إلا بتمكين الناس من المساهمة في عملية صنع القرار والمشاركة المباشرة في عملية التنمية.

وفي هذا الصدد، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى تقرير سيعده الأمين العام عن مبادرة الأمم المتحدة بشأن الفرص والمشاركة، أمل أن يلقى الاهتمام الجاد الذي يستحقه.

ومن بين السمات المميزة لمنجزات الأمم المتحدة إنهاء استعمار الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية. وإذ نحتفل بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة، يمكن أن نشهد بفخر بأن الأمم المتحدة أوفت بواجباتها ومسؤولياتها بشكل عام فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار. وخير شاهد على المنجزات المشرفة لهذه المنظمة في عملية إنهاء الاستعمار وجود وفد بلدي وبلدان أخرى كثيرة ممثلة في هذه القاعة. وقبل أقل من ثلاثة أسابيع، احتفل شعب بلدي بفرحة غامرة بالعيد العشرين لاستقلال بابوا غينيا الجديدة.

ولقد عانت الدول الصغيرة، ومن بينها العديد من دول المحيط الهادئ، من تناقص الاهتمام الدولي بها منذ نهاية الحرب الباردة. وحلت اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية إلى حد كبير محل اعتبارات الجغرافيا السياسية السابقة وحلت معها مجموعات جديدة من التحالفات محل التحالفات القديمة والمألوفة. وأدى هذا إلى فرض نزعات إقليمية على الدول التي عطلت في بعض النواحي التحركات صوب المشاركة العالمية الحقيقية.

ولعل الدول الأعضاء تدرك الأزمة الداخلية التي واجهتها بابوا غينيا الجديدة فيما يتعلق ببوغنفيل، وهي الأزمة التي كلفت حكومة بلدي قدرا هائلا من الطاقة والوقت وطول الأناة، والموارد. ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن حكومة بلدي سعت بإخلاص منذ أن تولت مقاليد الحكم في آب/أغسطس من العام الماضي للتوصل إلى حل ناجح للحالة في بوغنفيل، وقد حققت حتى الآن النجاح الملحوظ. وأرجو أن تسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير شعب وحكومة بابوا غينيا الجديدة للأمم المتحدة ولمكتب الأمين العام بصفة خاصة لما لقيناه من التعاون والتفهم طوال هذه العملية. ويدور في ذهني بشكل خاص الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة إلى مؤتمر بوغنفيل للسلام في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، الذي يسرني أن أقول إن تجمع قوة حفظ السلام في جنوب المحيط الهادئ قد جسد كلمات الأمين العام بصدق قيمة النهج الإقليمية لحسم الصراعات. وأعتقد أن فوائد تلك السياسة الحكيمة يراها الجميع الآن في الحالة الخاصة ببوغنفيل التي تحسنت تحسنا كبيرا على مدى الاثني عشر شهرا الأخيرة.

ونود أيضا أن نؤكد للمجتمع الدولي التزامنا المطلق بحقوق الإنسان في تعاملنا مع هذه الحالة طبقا للضمانات الواردة في دستورنا. والواقع أن الاحترام الأساسي لحق كل فرد من أفراد شعبنا في أن يعيش في حرية وسلام هو الذي دفعني ودفع حكومتي لأن نسعى دون كلل من أجل حسم هذه الأزمة.

وليس هناك ما يسمى بجماعة أقلية في بابوا غينيا الجديدة نظرا لأننا ننتمي إلى أصول ذات

ولا شك أن الأمم المتحدة تناضل من أجل الإنسانية، وتتيح أفضل الوسائل الممكنة لتحقيق السلام والأمن والرخاء. ولئن كنا نسلم جميعاً بالأهداف النبيلة لميثاق الأمم المتحدة، فليس لأي بلد منا أن يدعي أن دعمه للمنظمة كان كاملاً وشاملاً.

فمما يؤسف له أن الأمم المتحدة قد استخدمت مراراً وتكراراً لتحقيق مآرب ضيقة، ويصدق ذلك سواء تعلق الأمر بحفظ السلام، أو حقوق الإنسان أو بالمجالات البيئية أو بمداورات مجلس الأمن. وفي هذا العالم المفتقر إلى الكمال، يصبح من السذاجة بمكان توقع الحلول الكاملة من الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنني أكرر مرة أخرى، أنها منظمة تعتقد حكومتي اعتقاداً راسخاً أن المجتمع الدولي لا يستطيع الاستغناء عنها. فلو لم تكن الأمم المتحدة قائمة لكان علينا أن نخترعها. وبعد مرور خمسين عاماً، فإن مهمتنا هي اختراع الأمم المتحدة من جديد، وأن نجعلها أفضل، وأن نتيح لها أن تخدم البشرية على أنجع وأكمل وجه. وهذا هو أنبل هدف ينبغي أن نسعى من أجل تحقيقه بنشاط مكثف وعزم.

والاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة هو وقت مناسب لكي تعبر كل دولة عضو عن التزامها مجدداً بأهداف ومبادئ الميثاق. وينبغي أن نفعل ذلك من أجل السلام، مستعدين الذكرى الحية لهيروشيما وناغازاكي التي لم تغرب أبداً عن بالنا. وإذا كنا نريد أن نرحب بالقرن الجديد كما ينبغي لنا أن نفعل، فإن ميثاق الأمم المتحدة يزودنا بالأداة التي يمكننا من مواجهة التحديات التي تنتظرنا.

وهناك مشاكل عالمية كثيرة تواجهنا اليوم، وتتيح لنا الأمم المتحدة أفضل فرصة - بل الفرصة الوحيدة - لمعالجة هذه المشاكل بنجاح. فلنعمل إذن لصالح البشرية جمعاء. وفي هذا العصر العالمي علينا أن نصلح سلوكنا. وعلينا أن نفكر بعقول عالمية وأن نقوم على خدمة احتياجات البشرية بقلوب عالمية. وساعتها فقط ستتماشى مواقفنا مع الواقع الذي يواجهنا. وساعتها فقط نستطيع أن نترك لأبنائنا عالماً أفضل.

وفي الوقت الذي نعترف ونشيد فيه بالأمم المتحدة لمنجزاتها في إنهاء الاستعمار، فإن مهمتها لم تنجز بعد. فما زالت هناك أقاليم كثيرة خاضعة للسيطرة الاستعمارية بصورة أو أخرى، واعترافاً بالمهمة التي لم تنته والمتصلة بالاستعمار، اتخذت الجمعية العامة قراراً يعلن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. ويعطي هذا القرار أملاً كبيراً للذين ما زالوا يترزحون تحت نير الاستعمار.

وقد أدى القضاء على الفصل العنصري في جنوب أفريقيا إلى إحساس كبير بالارتياح والتحرر الفكري، لا في جنوب أفريقيا وحدها ولكن في جميع أنحاء العالم. وأسوة بذلك يتعين القضاء على الاستعمار، وهو بلاء آخر عانت منه الإنسانية ويجب أن يلقي به في طيات التاريخ بوصفه ظاهرة مشينة تنتمي إلى عصر مضى.

وعند تناول مشكلات الأقاليم الخاضعة للإدارة الاستعمارية يلزم اعتماد نهج يقوم على النظر إلى كل حالة على حدة حتى نتأكد من أن رغبات الشعب المعني قد أخذت في الاعتبار بصورة واقعية ومناسبة عند تحديد وضعه السياسي النهائي.

وفي منطقتنا المباشرة، فإننا حريصون على أن نرى عملية إنهاء الاستعمار في كاليديونيا الجديدة وقد سمح لها بأن تسير في مجراها الطبيعي، وبما يتفق ومبادئ الأمم المتحدة وممارساتها. وبينما تسلم بالموقف التقدمي الذي تتخذه الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بكاليديونيا الجديدة، فإننا نشعر بالقلق لاستمرار بعض السياسات السلبية والمؤدية إلى نتيجة عكسية. وفي هذا الصدد، فإننا نطالب فرنسا بالوفاء بمسؤولياتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار بسرعة وبأسلوب كريم.

إن إنهاء الاستعمار قبل حلول عام ٢٠٠٠ سينقلنا إلى مرحلة أكثر استنارة، لأنه سيجعل من العالم مكاناً أفضل، وأكثر قدرة على مواجهة تحديات المستقبل مع تحقيق العدالة والكرامة للجميع.

الحرب العالمية الثانية الحكمة من الدروس والأخطاء والنكسات التي ينطوي عليها تاريخ الصراعات البشرية، وانخرطت في جهد يبذل من أجل خلق بيئة جديدة، ومناخ من التفاهم المتبادل ومن التعاون في ظل التضامن، وإطار يستطيع الجنس البشري أن يدرك من خلاله أخيرا أن روح الجماعة والعطاء والاحترام المتبادل هي أفضل الضمانات الممكنة للسلام والرفاه والصحة والبيئة فضلا عن ازدهار المجتمع.

وعلى مدى ٥٠ سنة، وتوخيا للمبادئ التي أدرجها مؤسسو منظمنا المشتركة في ميثاق الأمم المتحدة، عملنا، مرحلة بعد أخرى، على إرساء أسس لنظام دولي قادر على توفير الأمن الجماعي لجميع البلدان، نظام يهيئ في نفس الوقت أفضل الظروف الممكنة للحياة في ظل حرية أفسح.

وإذا نظرنا إلى الأعمال التي اضطلعت بها منظمنا منذ إنشائها - وعلى الأخص إذا حللنا إدارتها لكثير من الصراعات التي نشبت في جهات متفرقة في فترة الحرب الباردة - لأمكننا أن نلمس دون أي ظل من الشك أنها كانت حقا أداة لا غنى عنها لتعزيز وصيانة السلام.

والواقع، أن المنظمة، فضلا عن مجرد صون السلم والأمن الدوليين، أبلت بلاء حسنا في النضال من أجل إنهاء الاستعمار، وقبل كل شيء في إنشاء شبكة تدريجية من الوكالات المتخصصة التي توفر كل منها مساعدة بالغة القيمة في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والانسانية والثقافية.

ولكن بالرغم من هذه الإنجازات المعروفة، فعلى أن نعترف بأن الطريق ما زال طويلا أمامنا، وأن هناك عددا من التحديات الهامة ما زال علينا مواجهته، وأن هناك مبادرات جديدة وجريئة ينبغي أن تتخذ، إذا كنا نريد أن نحقق المثل الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو كل التحقيق.

وتجري الاستعدادات المتأنية للإصلاح التاريخي لهياكل المنظمة نفسها، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، تؤيد السنغال بلا تحفظ، زيادة عدد

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة لباوبا غينيا الجديدة على البيان الهام الذي أدلى به توا.

اصطحب من المنصة سعادة الرايت أونرايل يوليوس شان، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديد ووزير الشؤون الخارجية والتجارة فيها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو سعادة السيد مصطفى نياسة، وزير الدولة في السنغال ووزير الشؤون الخارجية وشؤون السنغاليين المقيمين في الخارج، وأعطيه الكلمة.

السيد نياسة (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعد بلدي السنغال أن تعرب للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال عن تهنيتها الحارة لانتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين. ويعبر انتخابه عن مدى التقدير الذي يكنه المجتمع الدولي للدور الذي قامت به بلده - البرتغال - في تحليل ومعالجة القضايا الكبرى الملزمة لتطور العالم. كما يعبر عن تقدير المجتمع الدولي لصفاته الشخصية كدبلوماسي ورجل دولة، وخبرته في مجال العلاقات الإنسانية التي هي الأساس الذي يقوم عليه تحقيق السلام بين الأمم.

وأود أيضا أن أشيد بسلف السيد فريتاس دو أمارال، السيد أمارا إيسي وزير خارجية كوت ديفوار، الذي أدار أعمال الدورة التاسعة والأربعين بكفاءة كبيرة وفتح ذهني ملحوظ، مما أكسبه اعتزاز أفريقيا كلها.

وختاما، أود أنؤكد هنا مرة أخرى دعم بلدي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي. فلقد كسب امتنان العالم بفضل مبادراته ونشاطه الذي لا يتوقف وإصراره على إنجاز مهمته النبيلة في خدمة السلام والأمن والتنمية في ظروف دولية بعيدة جدا عن الاستقرار. وسيدين له التاريخ بالشكر.

اليوم، اجتازت الأمم المتحدة نصف قرن. وعلى مدى ٥٠ سنة، تعلمت شعوب الأرض، في أعقاب

والسبل التي يتعين اتباعها لضمان تحقيق وتنظيم وصون السلام في جميع أنحاء العالم. وتوافق الآراء هذا يتضمن وجوب لجوئنا بشكل متزايد إلى الدبلوماسية الوقائية كمفهوم ابتكاري لضمان سير نظامنا للأمن الجماعي سيرا سليما. كما يتضمن توافق الآراء هذا أنه ينبغي من الآن فصاعدا تحديد ولايات عمليات حفظ السلام بشكل أفضل على ضوء الظروف والأهداف المنشودة. وأنه ينبغي بالتالي تجميع وحشد الموارد اللازمة.

إن الأهمية التي يعلقها بلدي، السنغال، على هذه المسألة تتناسب مع تصميمه على العمل بلا كلل من أجل إقامة نظام أمن يكون فعالا بفضل ملاءمته التامة للوقائع الراهنة. وفوق كل شيء، تشارك السنغال بانتظام، متحلية بهذه الروح، في أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإجراء استعراض شامل لكامل مسألة عمليات صيانة السلم من جميع نواحي هذه العمليات.

وعلاوة على ذلك، فإن موقف السنغال يتفق مع إدراك افريقيا الواضح لما يحدث في جميع أنحاء العالم من تغيرات قادت قارتنا في عام ١٩٩٢، في اجتماع مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية في داكار، إلى تصور وإنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات. إن هذه المبادرة الإفريقية، التي تسهم في صيانة السلم والأمن في شتى مناطق العالم، يجب أن تلقى بالتالي من المجتمع الدولي دعما يخفف من الأثر العملي لنقص الأموال الذي، كما نعلم جميعا، هو نقص تعاني منه افريقيا بشدة، ويمكنها من تلبية طموحاتها المشروعة من خلال تحقيق أهداف هذه الآلية. وستتمكن قارتنا، افريقيا، إذا ما تلقت هذا الدعم، من تكريس المزيد من طاقاتها لتسوية النزاعات الدائرة في رواندا، وبوروندي، وليبيريا، وسيراليون، والصومال.

وما دمنا بصدد الصراعات الإقليمية، فإنني أود أن أتطرق إلى مشكلة جامو وكشمير - التي تمس جارين شقيقين هما الهند وباكستان، اللذين تربط السنغال بهما علاقات ودية. ويحث وفد بلدي على إيجاد تسوية نهائية تتيح لهاتين الأمتين الآسيويتين الكبيرتين أن تكرسا جهودهما لتهيئة جو سلمي يفضي

الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس بقصد تقوية الأوضاع والآلية المتاحة لصيانة السلام.

يجب في الواقع التسليم بأن نهاية المواجهة الایدولوجية لم تجلب على العالم السلام ولا التنمية اللذين كان يتوقعهما بإخلاص الآباء المؤسسون للميثاق.

فمن أفغانستان إلى أنغولا، ومن البوسنة والهرسك إلى الصومال، ومن ليبيريا إلى الجمهوريات التي انبثقت عن تفكك الاتحاد السوفياتي السابق، لا يزال كثير من الصراعات الدائرة إلى يومنا هذا يستعصي على الحل ولا يستجيب للمحاولات. حقا لقد تحقق مؤخرا تقدم ملحوظ في بعض الصراعات، مثل صراع أنغولا أو الشرق الأوسط. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالخطوة الهامة الجديدة التي اتخذت توا في إطار السعي إلى إيجاد تسوية للصراع الدائر في الشرق الأوسط، والمتمثلة في التوقيع على اتفاق طابا في ٢٨ أيلول/سبتمبر في واشنطن.

وبالنسبة للصراعات الأخرى، مثل الصراع في البوسنة والهرسك، يتبدى الآن في الأفق بصيص من الأمل بفضل الأعمال المتضافرة التي يقوم بها فريق الاتصال الغربي وفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، وحكومات أخرى حسنة النية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء على ما بذلته من جهود وما اتخذته من مبادرات. ذلك أنها أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق النتائج التي نرحب بها رسميا اليوم.

وفي هذا الصدد، يتضح أن الكفاح البطولي الذي قام به شعب البوسنة معتمدا على وعي زعمائه الشديد بمسؤولياتهم، قد أسهم إسهاما قويا في إيجاد الوضع الجديد الذي يرغب المجتمع الدولي في أن يجري توطيده، وأن يفضي في نهاية المطاف إلى إحلال السلام النهائي في يوغوسلافيا السابقة.

إن انتشار الصراعات الناجم عن اختفاء التكتلات كان له أثر إيجابي تمثل في إيجاد الأساس اللازم لبلوغ توافق في الآراء على الآليات والمعايير والشروط

وإنسانية فيما بين بلدان الشمال والجنوب، بما يتمشى مع روح المطالب المشروع لشعوب العالم الثالث. وأود هنا أن أؤكد رسمياً من جديد أن منظمة التجارة العالمية تحمل في طياتها تطلعات العالم إلى عصر جديد يشهد تبادلات تجارية مربحة ومتوازنة ومستدامة للجميع.

ومن هذا المنظور، ينبغي لمنظمة التجارة العالمية، التي أسهمت في إنشائها البلدان الأفريقية، أن تساعد تلك البلدان على المشاركة بشكل أكثر فاعلية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي للطابع العالمي والتحرري للاقتصاد أن يشجع أيضاً البلدان النامية على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكوناً أساسياً لاستراتيجية التنمية. والوسيلة التي تضمن تكامل اقتصاداتها في السياق الجديد وفي إطار التطلعات الجديدة للمجتمع الدولي للتنمية في ظل السلام ولا سيما بالنسبة لبلدان الجنوب. ويصدق هذا أيضاً على ضرورة رفع أسعار السلع الأساسية، وضمان الوصول العادل إلى الأسواق - جميع الأسواق - حتى يمكن لبلداننا أن تقيم سياسات تجارية حقيقية وفعالة. ويرغب بلدي، أن يسجل بلا تحفظ مطالبته بهذه العملية.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أود من فوق هذا المنبر أن أوجه نداءً رسمياً وصادقاً باسم التنمية في إفريقيا، وهذا النداء يعبر عن شاغل رئيسي لزعماء وشعوب إفريقيا. فقد أولت الأمم المتحدة لهذه القضية، كما نعلم، الكثير من الاهتمام المفيد، كما يشهد على ذلك عقد مناقشة رفيعة المستوى في جنيف في تموز/يوليه الماضي بشأن التنمية الإفريقية، في إطار دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومن البديهي أن نركز اليوم على أخطار تهمة إفريقيا. فهذا التهمة يمثل خطراً، خطراً حقيقياً، ومؤلماً، وجاداً. وعلى الرغم من حقيقته، فإنه خطر لا يمكن قبوله. ولذا فإن درأه يمثل ضرورة مطلقة لجميع من يواصلون الاعتراف بالتضامن والتعاون الدولي.

إلى تحقيق التنمية المتكاملة والفائدة المتبادلة. إن منظمة المؤتمر الإسلامي تفكر ملياً، مع هذين البلدين، في هذه المسألة.

وثمة اعتراف عالمي اليوم بأنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية بدون إحلال السلام والاستقرار. ومن ثم، فعلى أن نكتشف الأسباب الأساسية لعدم الأمن الكامنة في الافتقار إلى التنمية، والفقر، والتهمة والإقصاء. ولذلك، فعلى أن نستنبط معاً نظاماً جديداً للحياة الجماعية يوفر للجميع أسباباً جديدة على أساس روح التضامن والرغبة في السلم بوصفهما الركيزتين اللتين يعتمد عليهما.

وهذا العمل يجب أن ينطلق من وعي جديد بأنه رغم رواج تعبير "عولمة الاقتصاد العالمي" حالياً فإن هذه الظاهرة تتجاوز ذلك بكثير. والواقع أن الأمر يمس حالياً الاقتصاديات والشؤون المالية والإعلام، وهو يتناول مشاكل كبرى تتصل بمستقبل البشرية، سواء من حيث حماية البيئة، أو مكافحة الأخطار المحدقة بالصحة الجماعية، أو الاتجار بالمخدرات، أو مكافحة الجريمة المنظمة. لقد أصبح من الواضح تماماً اليوم أن حلول هذه المشاكل لا يمكن إلا أن تكون عالمية.

وعلى ضوء هذه الوقائع الجديدة التي تسود عالم اليوم، يتضح أن تصور مفهوم جديد للتضامن الجماعي هو وحده الذي يمكن أن يتيح لنا تجنب، أو على الأقل تخفيف حدة، كثير من العواقب الوخيمة المترتبة على الفقر والإقصاء التي تنزل أبلغ الضرر بالجميع. ولذا، فعلى أن نتعهد جماعياً بصياغة عهد اجتماعي جديد لمستقبل الجنس البشري ومكافحة الفقر في بلدان نصف الكرة الجنوبي تكتسي أهمية خاصة في هذا السياق.

ونظراً للعولمة والتحرير الجاريين في اقتصاد الأمم، يرجى لمنظمة التجارة العالمية الجديدة - التي أنشئت في جنيف منذ عدة شهور بعد أن جرى تميمها في اجتماع مراكش التاريخي - أن تثبت أنها ستكون إطاراً جديداً، ومهداً لعالم منفتح على أحوال اقتصادية وعلاقات تجارية أكثر إنصافاً وتوازناً

وكلنا يدرك أن السنغال تتمسك بشدة بهذا المطلب من مطالب عصرنا بل إن جميع البلدان الإفريقية قد عمدت، في ضوء التغيرات التي أثرت على العالم منذ نهاية الثمانينات، إلى إدماج هذه السياسة في صميم سياستها الإنمائية باعتبارها بعدا لا غنى عنه للتقدم.

في الختام اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على أن السياق الدولي الجديد، والطبيعة المتعددة الأبعاد للمشاكل التي لا بد لنا أن نحلها، يستلزمان عملا متضافرا من جانبنا جميعا، عملا متكاملا وتضامنا بين جميع المشاركين - من الحكومات والوكالات والهيئات العامة والخاصة - في تشكيل حياة المجتمع الإنساني الدولي وتطوره.

إن التضامن هو دعامة وضمانة هذا النهج المشترك الذي يستمد الإلهام مما تحتاجه البشرية من أجل البقاء. والتضامن هو أولا وقبل كل شيء اقتناع عميق بأننا جميعا ننتمي إلى عالم واحد، سواء أكان عالما متقدما أم عالما متخلفا. والتضامن يستتبع أيضا التزامنا بواجب مواجهة مشاكلنا المشتركة وتحدياتنا المشتركة سواء جئنا من الشمال أو من الجنوب. والتضامن أخيرا هو إرادة جماعية لبناء المستقبل على أساس المشاركة التي لا يستبعد منها أحد. والتضامن هو التزام طوعي مشترك بأن تعزز التقدم الجماعي للبشرية كلها. وباسم جميع الأمم التي تكرس نفسها لتحقيق رسالة الإنسان على الأرض، علينا أن نعزز التضامن والتعاون والصداقة والأخوة.

بهذه الروح وفي هذا المنعطف في تاريخ كوكبنا، عندما يتجدد الأمل بمناسبة إعلان الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة التي ما كان يمكن للعالم بدونها أن يكون على ما هو عليه الآن، نعرب بإخلاص عن أملنا العميق في أن تكون دورة ١٩٩٥، الدورة الخمسون في تاريخ الأمم المتحدة، فجر عهد جديد نشهد فيه تحقيق جميع مثل السلام والعدالة والتقدم لخير الأجيال المقبلة التي من واجبنا أن نقدم لها عالما يرفرف عليه السلام، ويسود فيه الأمن وتعمه التنمية.

إنني أرحب بحقيقة أن الأمين العام للمنظمة التي نقف في رحابها اليوم أحد الذين يؤمنون بأنه لا توجد حتمية تاريخية إلا وتستطيع إفريقيا أن تتغلب عليها. ألم يؤكد السيد بطرس بطرس غالي هذا على نحو حاسم عندما قرر بدء مبادرة خاصة لإفريقيا بهدف واضح هو بث سمات حياة جديدة من التعاون الدولي؟

وتؤكد السنغال، من خلالي، تأييدها الكامل لهذه المبادرة الموفقة لأنها تتضمن جميع الأولويات التي وضعتها إفريقيا لنفسها وهي الأمن الغذائي وتوفير المياه والتنمية الاجتماعية والإنسانية، والديمقراطية وتعبئة الموارد، وأخيرا مكافحة الفقر.

ينبغي أن نشير أيضا إلى أن رئيس الدولة السنغالية سعادة الرئيس عبده ضيوف يكرس جهوده دون كلل منذ فترة طويلة للبحث عن حلول عالمية لمشاكل إفريقيا وبصفة خاصة للمسألة الموجهة التي تتمثل في الدين الذي يعوق تنمية البلدان الإفريقية.

ولذلك فإنه خلال المدة الأولى لتوليه رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية، أدخل لأول مرة في حوليات الأمم المتحدة فكرة عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تدرس لبحث الحالة الاقتصادية للحرجة في إفريقيا وهي الدورة التي انعقدت في عام ١٩٨٦.

وقد رحبت السنغال بالمثل بإبرام الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في إفريقيا، في باريس في عام ١٩٩٤. وهي تود أن تؤكد هنا ضرورة التعجيل بدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن والإسراع بتخصيص الموارد الكبيرة التي قد تلزم لاقتلاع هذه الآفة من القارة الإفريقية. لقد كان هذا العمل منذ عدة سنين وحتى الآن، موضع الاهتمام الخاص للجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الصحراء الكبرى.

ولا يمكن أن نتكلم عن التنمية دون أن نتناول مسألة احترام وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي أصبحت اليوم مطلبا عالميا معترفا به.

باطن عقول الشعوب في جميع أنحاء العالم. والذين لا يسلمون بالطبيعة العالمية لعالمنا أو يتراجعون ويرتدون إلى نزعة التصرف المنفرد أو إلى ما هو أسوأ منها وأعني بذلك النزعة الانعزالية، لم يفهموا ببساطة الديناميات الجديدة التي تحرك عالمنا. فعصرنا، عصر نحن مدعوون فيه إلى تعاون أكبر لا أقل، وإلى تقاسم مصيرنا المشترك على نحو يتسم بالمزيد فالمزيد من تحمل المسؤولية.

وقد اتخذت أفكار سان فرانسيسكو أشكالاً كثيرة ملموسة، تعمقت وازدادت اتساعاً في العقود الخمسة الماضية. والدول تدرج الآن، بصورة تكاد أن تكون آلية، على تسيير علاقاتها بعضها مع بعض على أساس ميثاق الأمم المتحدة. وما برحنا نضيف إلى مجموعات القانون الدولي والاتفاقيات التي توضع وفقاً لمبادئ الميثاق إضافات تملأ شتى جوانب الحياة العصرية. وأقمنا مؤسسات تسعى إلى أن تلبي لشعوب العالم حاجاتها الأساسية - حاجاتها إلى السلم والأمن، والرفاه الاقتصادي، والكرامة والحرية.

وكان من الطبيعي، بعد الحرب العالمية المدمرة بوحشتها البشعة، أن توضع قضية صون السلم والأمن الدوليين في صميم الميثاق. وحتى الآن، اجتزنا على أي حال الامتحان، أي اختبار مدى نجاحنا في ضمان ألا يتعرض العالم ثانية أبداً لأهوال حرب عالمية. وقد قابلت الأمم المتحدة بطبيعة الحال، منذ نشأتها الأولى وحتى الآن تحديات عميقة في سعيها لصيانة السلم. وهناك مناطق تصدعت فيها محاولات الأمم المتحدة لصون السلم واستعادته، وتعثرت فيها الأمم المتحدة. ولكن على الرغم من جميع الأخطاء التي وقعت في مناطق مثل البوسنة والصومال ورواندا، علينا ألا ننسى أوجه النجاح التي تحققت في السلفادور وكمبوديا وموزامبيق. ولو رجعنا إلى جيل مضى، فلا يمكن لأحد أن ينسى الدور الذي قام به مجلس الأمن والأمين العام في ذلك الشهر اليائس، شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ عندما أشرفت عقارب الساعة على ساعة الصفر وواجه العالم احتمال قيام حرب نووية. ولا يمكن لأحد أن ينسى الدور الذي لعبته على سبيل

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية استراليا سعادة السناتور غاريث إيفانز.

السيد إيفانز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أهني السيد ديوغو فرتاس دو امارال على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة. إن في انتخابه تقدير له وللبرتغال، وستبذل استراليا قصارها في العمل معه لجعل هذه الدورة التاريخية الخمسين دورة جديدة بأن تبقى ذكرها حية في الأذهان إلى أبعد حد ممكن.

أشارك أيضاً في الترحيب بحرارة بالدولة العضو الـ ١٨٥ في الأمم المتحدة، زميلتنا في محفل جنوب المحيط الهادئ، بالاو.

إذا أردنا أن نعد لمستقبلنا بفاعلية فيجب أولاً أن نتمكن من رؤية ماضينا بوضوح. وإذا أردنا أن نرى إلى أين ينبغي أن نذهب فيجب أن نعرف أين كنا. يجب أن ندرك أوجه فشلنا ويجب أيضاً أن نشعر بالفخر لما حققناه من نجاح.

إن هيكل المجتمع العالمي اليوم القائم على دول مستقلة ذات سيادة، دول قررت مصيرها بنفسها وراحت تعمل معاً على أساس المساواة في إطار القانون الدولي، لم يكن موجوداً قبل صدور ميثاق الأمم المتحدة. كانت هناك تخيلات لهذا المجتمع في عقول الكثيرين لفترة طويلة. ثم شهدنا فيما بين الحربين العالميتين، بزوغ صورة تقريبية باهتة له في عصبه الأمم، ولكن في تلك اللحظة الفريدة منذ خمسين عاماً مضت، ولد حقاً في سان فرانسيسكو لأول مرة مفهوم مجتمع الأمم الذي نراه اليوم. وقد اجتاز هذا المفهوم بنجاح اختبار خمسين سنة من الحياة.

وعلى الرغم من موهبة واضعي الميثاق فإنهم سيشعرون برهبة عندما يرون إلى أي حد تحققت الآن بل تجوزت رؤيتهم لعالم مترابط. إن عالم اليوم عالم واحد لا يمكن لأي أفراد أو أي دول فيه أن يطمحوا في حل جميع مشاكلهم أو تحقيق جميع أحلامهم على انفراد. لقد ترسخت أفكار سان فرانسيسكو في

الاستمتاع بهذه المستويات الأفضل "في جو من الحرية أفسح". ومن هنا كان وضع وتطوير وتنفيذ معايير لحقوق الإنسان تتناول المجموعة الكاملة من الحقوق، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن السياسية والمدنية، من بين أهم الأدوار التي قامت بها الأمم المتحدة. ومن أسوأ حالات إنكار الحرية الشخصية والسياسية، تلك الحالة التي فرضها الفصل العنصري. وكان الانتصار على ذلك الشر انتصارا قبل كل شيء لأبناء جنوب افريقيا وزعمائهم الذين أنكر الفصل العنصري حريتهم وكرامتهم لوقت طويل. ولكن سيكون إنكارا لشهادة التاريخ عدم الاعتراف بأهمية الدور الذي قامت به الجمعية العامة وقام به مجلس الأمن لتهيئة الظروف لحدوث ذلك.

وبالنسبة لشعوب هذا العالم، لم يكن هناك حق سياسي أهم من حق تقرير المصير. والمنجزات التي حققتها الأمم المتحدة في هذا المجال وحده شهادة على الدور الذي لا غنى عنه الذي قامت به في الشؤون الانسانية، حيث مارس مئات الملايين من البشر حقهم في تقرير المصير في السنوات الخمسين الماضية. إن اسهام حركة إنهاء الاستعمار العظيمة، في تحديد شكل العالم الحديث كما نعرفه الآن لا يقل عن اسهام الحرب الباردة وأعقابها في ذلك، وهي التي تحدد معالم جدول الأعمال العالمي للأعوام المقبلة.

إن الأمم المتحدة في المستقبل ستكون بحاجة إلى أن تكون قبل كل شيء منظمة تعمل وتتكلم لصالح جميع أعضائها، بصرف النظر عن كبرهم أو صغرهم، وبالتالي تكون مشروعاتها مشروعية لا شك فيها. ويجب أن تكون منظمة موجهة توجيها أفضل إلى الأداء، وإلى إمداد الشعوب بما تحتاجه وما يحق لها أن تتوقعه. يجب أن تكون منظمة تسعى إلى تحقيق التكامل والتنسيق الأفضل لتنفيذ الأهداف الأساسية الثلاثة التي رسمت للأمم المتحدة بوضوح في سان فرانسيسكو منذ ٥٠ عاما: هدف السلم أي الوفاء بالحاجة للأمن؛ وهدف التنمية أي الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية؛ وهدف حقوق الإنسان والعدالة أي الوفاء بكرامة وحرية الأفراد والجماعات.

المثال معاهدة عدم الانتشار في إحباط التوقع العالمي العام تقريبا في الستينات بأن يصل عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال عقدين لا أكثر إلى ٢٠ دولة أو أكثر.

ومن حيث التنمية، بذلت الأمم المتحدة جهودا جادة في سعيها للوفاء بالتزامها بأن تدفع "بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة" وكان ذلك أحيانا في ظروف بالغة الصعوبة. ولا تزال الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية واسعة بشكل غير مقبول؛ ولقد كانت هناك - ولا تزال - مصاعب فيما يتعلق بتوفير الموارد للمساعدة الإنمائية؛ وعلينا أن نعترف بالحقيقة المروعة التي أعلنها البنك الدولي، وهي أن ما يقدر بـ ١,٣ بليون نسمة من أبناء شعوبنا ما زالوا يعيشون في فقر تام. إلا أنه في مجالات الأغذية والزراعة والعمالة وشروط العمل، والصحة، والتعليم وبناء البنيات الأساسية الحيوية للمجتمعات في العالم النامي - الطرق، والكباري، وشبكات المياه - في هذه المجالات كلها ما برحت الأمم المتحدة ووكالاتها تعمل دون كلل في خدمة الأسرة الانسانية. وبفضل منظمة الأمم المتحدة للطفولة أصبح ٨٠ في المائة من أطفال العالم محصنين ضد ستة أمراض فتاكة. وهذه واحدة فقط من مئات الوقائع المماثلة التي يمكن للأمم المتحدة، وينبغي لها، أن ترويها.

ومن أساسيات مفهوم الأمم المتحدة للمجتمع العالمي أنه ينبغي أن يعمل في ظل القانون والعدالة وحقوق الإنسان وأن يشجع تطويرها. ومن بين التزامات الأمم المتحدة الأساسية تهيئة الظروف التي قد تسود في ظلها العدالة، ويحترم فيها القانون الدولي ويمكن أن يبنى فيها السلام. والأمم المتحدة، في اضطلاعها بهذه المهمة، وفرت إطارا للتفاوض بشأن ما يزيد على ٣٠٠ معاهدة كبرى تشمل مجالات حاسمة مثل تحديد الأسلحة، والنقل، والملاحة والاتصالات. وهذا المجال العملي جدا للتعاون الدولي قد أوجد الإطار لقيام عالم واحد.

إن ميثاق الأمم المتحدة لا يتكلم فقط عن كفالة مستويات أفضل للحياة، وإنما يتكلم أيضا عن

تنضم بعد إلى تلك الاتفاقية على أن تقوم بذلك بسرعة. ليس هذا هو الوقت الذي نشجع فيه نزعة التشكك في أمر معاهدة عدم الانتشار النووي، كما تفعل التفجيرات الصينية والفرنسية. وإنما هذا، بالأحرى، هو الوقت الذي ينبغي أن تشجع فيه الدول النووية على الاحترام العالمي لتلك المعاهدة بأفضل سبيل لذلك ألا وهو أن تظهر هي جديتها التامة في التحرك لإزالة الأسلحة النووية من على وجه البسيطة. وأفضل طريقة لذلك الآن هي أن تنهي فرنسا والصين فوراً برامج تجاربها؛ وأن توقع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المعاهدات المتعلقة بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والقائمة الآن في جنوب المحيط الهادئ وفي أماكن أخرى؛ وأن تلزم تلك الدول نفسها بإخلاص بالتفاوض على إبرام معاهدة للحظر الشامل تكون شاملة حقاً وذات عتبة صفرية وذلك قبل منتصف العام المقبل.

إن السنوات المضطربة القليلة الماضية من تجربة الأمم المتحدة، في مواقع الأحداث، في حفظ السلام وإنقاذ السلام تؤكد الحاجة إلى تحسين فعالية عملها في هذين المجالين الهامين. لقد رحبت استراليا بما طرحه الأمين العام مرة أخرى في هذا الصدد في تقريره الواضح الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بعنوان "ملحق لخطة للسلام". وفي إسهامنا في المناقشة فيما يتعلق بهذه المسائل، دعونا إلى التفكير بأكبر قدر من الوضوح في إمكان تحقيق الأهداف التي ترسم لكامل مجموعة الاستجابات للمشاكل الأمنية - ابتداء من بناء السلم إلى صون السلم إلى استعادة السلم إلى إنفاذ السلم.

لقد قلنا باستمرار، وأبين هذه النقطة باختصار شديد مرة أخرى اليوم، إنه إذا ما كان للأمم المتحدة أن تواجه بشكل فعال التحديات الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة فإنها يجب أن تبدأ بتخصيص موارد للاستراتيجيات الوقائية أكبر من الموارد المكرسة لاستراتيجيات الرد على الأحداث بعد وقوعها. فمن الأحكم أن نركز على المنع بدلاً من التركيز على استعادة السلم بعد وقوع الواقعة. ويصدق ذلك، سواء بالنسبة للصراعات داخل الدول التي تعد الآن للأسف أكثر شيوعاً أو بالنسبة للصراعات فيما بين الدول. إن

وفي جدول أعمال السلام، لا تزال لنزع السلاح وتحديد الأسلحة أهمية حاسمة؛ ومن التحديات الكبرى المباشرة الحفاظ على قوة دفع جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف وعدم الانتشار. وقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها بتمديد المعاهدة تمديدًا لا نهائياً، كان ولا يزال - بالرغم مما حدث بعد ذلك - قراراً صحيحاً. والعمل بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب يجب أن يكتمل، كما وعد بذلك، في النصف الأول من ١٩٩٦. ويجب أيضاً أن نبدأ في أقرب وقت ممكن مفاوضات تتعلق بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صناعة الأسلحة النووية. وثمة خطوة أخرى مفيدة، وإن كان تحقيقها أكثر صعوبة، هي وضع نظام يتطلب من جميع الدول أن تعلن عن مخزونها الحالي من المواد الانشطارية وتقدم حساباً عن التصرف فيه. والهدف الأساسي لهذا كله هو التحرك نحو الهدف الذي اتفق عليه الجميع - وينبغي ألا ينسى أبداً أنه هدف اتفق عليه الجميع - ألا وهو أن نزيل في نهاية الأمر، جميع أنواع الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق خاصة يستحق القراران اللذان اتخذتهما فرنسا والصين بمواصلة التجارب النووية الشجب الشديد. ولا شك في سوء النتائج البيئية المترتبة على تفجير يزيد على خمسة أمثال حجم التفجير الذي دمر هيروشيما - أي نتائج التفجير الذي قامت به فرنسا بالأمس على الجزيرة المرجانية الهشة "فانغاتوفا" في المنطقة من المحيط الهادئ المجاورة لاستراليا. إلا أن النتائج المترتبة عليه في مجال السياسة النووية أدهى وأسوأ. فليس هذا بالوقت الذي تعزز فيه المخزونات النووية ويؤكد فيه دورها الرادع المستمر: فالعالم يريد أن يسير في الاتجاه العكسي، وهو يحتاج إلى ذلك.

إنه الوقت الذي ينبغي أن نتفاوض فيه على التخلص من تلك المخزونات، وعلى إقامة نظم تحقق من نوع النظام الذي وضعناه فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية - التي لا تزال بحاجة إلى التصديق عليها كي تدخل حيز النفاذ - وأنا أحث الدول التي لم

نراها في رواندا، حيث كانت استجابتنا غير كافية بصورة مأساوية في المرة الأخيرة.

إن مطالب الأمن تطغى في الأذهان عند التفكير في دور الأمم المتحدة، ولكننا في المجتمع الدولي يجب ألا نسمح لأنفسنا مطلقا بتحويل انتباهنا عن مطالب جدول أعمال التنمية، الذي يتسم بأهمية ملحة الآن بأكثر من أي وقت مضى. وعندما ينظر المؤرخون بعد مائة عام الى هذا النصف الأخير من القرن، فلن تكون الحرب الباردة والفترة التي أعقبها، الحدث الدولي الكبير الوحيد الذي سنتذكره؛ فالخطوة الهائلة المتمثلة في إنهاء الاستعمار والتي لا تقل عنهما أهمية لن تكون أقل أثرا.

لقد أدى إنهاء الاستعمار الى بزوغ اقتصاد عالمي ظل ينظر اليه لأعوام عديدة على أنه منقسم أساسا الى فئتين، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولكن الصورة اليوم أكثر تعقيدا من ذلك. ولأسباب أهمها التحول الحاصل في التكنولوجيا ونظم المعلومات أصبحنا نعيش اليوم في ظل اقتصاد عالمي لا ينفصل فيه جزء انفصلا كاملا عن الكل، ولا يمكن لأحد أن يعمل في هذا الاقتصاد العالمي بطريقة فعالة اذا كان يعمل بمفرده تماما. ولأننا نعيش في ذلك النوع من الاقتصاد فإن جزءا أساسيا من أعمالنا لمعالجة مشاكل التنمية يجب بالتالي أن يكون متعدد الأطراف، والمشكلة الأساسية التي تواجهنا، في أدوارنا بصفتنا مانحين، سواء بشكل متعدد الأطراف أو ثنائي، هي أن الهوة القائمة في الاقتصاد العالمي بين البلدان الغنية والفقيرة تتسع، بالرغم من جميع الجهود المبذولة لمقاومة هذا الاتساع. وحقيقة أن ١,٣ بليون من ال ٥,٧ بلايين من البشر الأحياء حاليا يعيشون في مستوى غير مقبول من الفقر، هي حقيقة لا يمكن احتمالها أخلاقيا، بل هي حقيقة خطيرة.

وأمم المستقبل المتحدة يتعين عليها أن تضع بأقصى استعجال خطة جديدة للتنمية وأن تعيد تشكيل مؤسساتها ذات الصلة لتنفيذ هذه الخطة بصورة فعالة. وهذا أمر لا يقل في أهميته عن أي مهمة تواجهها المنظمة في خدمة الأسرة البشرية وفي إعادة تشكيل نفسها لتكون مؤسسة صالحة للقرن

الصراعات التي تتسم بالعنف تكون أكثر صعوبة دائما وحلها أكثر تكلفة من النزاعات التي لا تتسم بالعنف، والدول اذا ما تفككت أصبح من الصعب تماما تجميعها مرة أخرى.

ومع هذا كله فإن من المشجع أن نرى التقدم المحرز في الأيام الأخيرة نحو حل الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وفي تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط خطوة هامة جديدة الى الأمام. والأمم المتحدة ينبغي لها دائما أن تكون مستعدة لتقديم دعمها وتشجيعها إلى الدبلوماسية الوقائية وإلى جهود حفظ السلام التي تبذل خارج الإطار الرسمي لمنظومة الأمم المتحدة، وينبغي لها أن تظل متيقظة بشكل خاص للفرص التي توخاها الميثاق للنهوض بمخططات السلام عن طريق المنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق الأخير، شعرنا، نحن في المنطقة الآسيوية من المحيط الهادئ، بالسرور البالغ نتيجة التطور السريع للمحفل الإقليمي الجديد، محفل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الآسيان)، خلال العامين الماضيين بوصفه أداة جديدة للحوار وبناء الثقة في منطقتنا.

لقد أولي اهتمام خاص، كما نعلم، لمسألة تحسين قدرة الرد السريع التابعة للأمم المتحدة، وأنا أثني بشكل حار على العمل الذي قامت به الحكومتان الهولندية والدانمركية لتوضيح أفكارنا بشأن هذه المسائل، وعلى وجه خاص في التقرير الكندي الهام "نحو قدرة للأمم المتحدة للرد السريع"، الذي قدم توا إلى الجمعية. وتركز الدراسة الكندية تركيزا مفيدا جدا على فكرة تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة في القلب والمركز أولا، وخاصة في مجال تخطيط العمليات، مما يشجع توفر المزيد من الاستعداد لدى المشاركين بقوات لتطبيق الترتيبات الاحتياطية تطبيقا عمليا سريعا.

وليست هناك ترتيبات تنظيمية يمكن أن نستعاض بها عن صنع القرار الواضح الرؤية من جانب مجلس الأمن بشأن الاستجابات والولايات الملائمة للحالات المحددة، ولكن تنفيذ تغييرات من هذا النوع من شأنه أن يجعلنا أكثر استعدادا بصفتنا مجتمعا دوليا للتعامل في المستقبل مع حالات مثل تلك التي

إن مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج الى اصلاح على نحو عاجل. ولقد أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل الرفيع المستوى اللازم لتحقيق توافق الآراء السياسي المطلوب في هذا الشأن. ويجب على هذا الفريق أن يكمل عمله في هذه الذكرى السنوية الخمسين، ويجب عليه أن يفعل ذلك بقدر كبير من الإبداع، وأن يضع جانبا المصالح المكتسبة في الماضي في المنظومة. ويجب علينا أن ننفذ خطة التنمية للمستقبل بطريقة تكفل لجميع الدول مكانا منتجا ومنصفا في الاقتصاد العالمي.

إن المجموعة المعقدة والمترابطة من المبادئ والأنظمة القانونية والآليات التي أنشأتها الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الانسان تعد من إنجازاتها الرئيسية. ويجب البناء على هذا الانجاز وتعزيزه، والتسليم على الدوام بأن حقوق الانسان التي نؤكد على طابعها العالمي وحرمتها إنما تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقدر ما تشمل الحقوق المدنية والسياسية التي تميل البلدان المتقدمة النمو الى تركيز الكثير من الانتباه عليها. ويجب إيلاء الأولوية الى الصكوك والآليات الدولية الرئيسية لحقوق الانسان وللجان التي ترصد تنفيذها. وبهذا الأسلوب يمكننا إقامة حوار صريح وبناء ولا يتسم بالمواجهة فيما بين الدول الأطراف.

والخدمات الاستشارية وأنشطة المساعدة التقنية للأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورها أيضا في تشجيع الالتزام بحقوق الانسان وتطبيق المبادئ الديمقراطية في أنحاء العالم. فالبرامج الهادفة الى مساعدة البلدان على تطوير مؤسساتها وأنظمتها الوطنية لتشجيع وحماية حقوق الانسان برامج من شأنها أن تعزز قدرتها على منع حدوث الانتهاكات وبالتالي تسهم إسهاما مباشرا في أمن الإنسانية.

ومهما أكدنا على أن جداول أعمال السلم والتنمية وحقوق الانسان التي ذكرتها مترابطة جميعا فلن نكون مبالغين في هذا التأكيد. ويتعين علينا أن نتفادى التقسيم الى فئات الذي حدث على مدى سنوات الحرب الباردة، التي اتسمت بالفصل بين قضايا السلم

الحادي والعشرين. إن الخطة متاحة ليراها الجميع. وقد وصفت وصفا كاملا في المؤتمرات العالمية الستة التي عقدتها الأمم المتحدة في الأعوام الأربعة الماضية - ألا وهي المؤتمرات المعنية بالطفل، والبيئة، وحقوق الانسان، والسكان، والتنمية الاجتماعية، ومؤخرا المرأة. وهناك أيضا دراسات هامة أجرتها المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الأكاديمية. ونحن الآن نعرف ما يتعين علينا أن نفعله. ويجب علينا أن نعهد العزم، سياسيا، على القيام به.

ولكن في سعينا الى تحقيق مختلف هذه المواضيع، من الأهمية بمكان ألا نغفل تلك المناطق الجغرافية التي لا تزال بحاجة الى تركيز خاص والتي يكون للأمم المتحدة فيها اليوم دور أكثر حيوية من أي وقت مضى. إن تأثير افريقيا وأهميتها ما زالا محسوسين في جميع أرجاء العالم في كل ميدان من ميادين الأنشطة والثقافة البشرية. والتطورات السياسية الموجودة حاليا، بما في ذلك نهاية الفصل العنصري، قد اقترنت بجهود جديدة رئيسية لإعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية وإصلاحها. وهذه الجهود تتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي، وبصورة خاصة منظومة الأمم المتحدة. والمناطق الأخرى التي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع فيها بدور خاص لتيسير التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي جمهوريات آسيا الوسطى والشرق الأوسط ومنطقة الكاريبي وعدة بقاع في منطقة المحيط الهندي.

ومنطقة المحيط الهندي هي منطقة ما برحت استراليا، باعتبارها بلدا من بلدان المحيط الهندي، الى جانب انتمائها الى بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ما برحت تشجع فيها، بالاشتراك مع غيرها من بلدان المنطقة، الجهود الحكومية وغير الحكومية لتعزيز التعاون الاقليمي، ولا سيما في القضايا الاقتصادية والتجارية. والنجاح الذي حققه حتى الآن مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في تطوير استراتيجيات تعاونية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للنهوض بالرخاء والاستقرار، تكمل عمل الأمم المتحدة الأوسع لتحقيق هذه الأغراض على المستوى الدولي، هو نجاح يقدم مثالا يمكن للبلدان المطلة على المحيط الهندي أن تنظر في احتذائه.

افتتار الى الأفكار. وما يتعين علينا فعله الآن هو التحرك الى مرحلة التوصل الى توافق آراء سياسي عام بشأن مجلس الأمن الجديد، الذي ينبغي أن يكون فعالا، ويمثل كامل عضوية الأمم المتحدة ويجسد بصورة معقولة واقع الحاضر والمستقبل، وليس واقع عام ١٩٤٥.

هناك العديد من التغييرات الهيكلية، والاصلاحات في مجال الموظفين، التي يمكن بل ينبغي القيام بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين كفاءتها. ولكن نوعية هذه المنظومة لتتوقف في المحك الأخير على ما نحن على استعداد لأن ندفعه لها.

ومن الأهمية بمكان أن نقدر في البداية حجم الأموال التي نتحدث عنها. والمهام المركزية للأمم المتحدة، التي تتضمن المقر في نيويورك، والمكاتب في جنيف وفيينا ونيروبي، واللجان الإقليمية الخمس، تكلف فيما بينها ١,٢ بليون دولار فقط. ولكي نعقد مقارنة واحدة فحسب، تجاوزت الميزانية السنوية في العام الماضي لإدارة واحدة في مدينة من مدن الولايات المتحدة، وهي إدارة شرطة نيويورك، مبلغ الـ ١,٢ بليون بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار.

إن العدد الإجمالي للأفراد المطلوب لتسيير المهام الرئيسية للأمم المتحدة يبلغ حوالي ٧٠٠ ١٠ موظف. وقارن ذلك مع الإدارة المحلية للعاصمة الوطنية لبلدي كانبيرا - وهي أيضا مدينة واحدة فقط في دولة واحدة من الدول الـ ١٨٥ الأعضاء في الأمم المتحدة - إذ أن جدول رواتبها الحكومية تضم حوالي ٢٢ ٠٠٠ موظف.

ونفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص والصحراء الغربية ويوغوسلافيا السابقة وفي ١٣ موقعا آخر، بلغت في العام الماضي ٣,٢ من بلايين الدولارات. وهذا أقل من المبلغ الذي تحتاجه إدارة ثلاث دوائر في مدينة نيويورك وحدها: هي دائرة الشرطة وإدارة المطافئ وإدارة السجون.

فإذا أضفنا إلى المهام الرئيسية للأمم المتحدة جميع البرامج والأجهزة ذات الصلة، بما فيها برنامج

والأمن، وقضايا التنمية، وقضايا حقوق الانسان والعدالة وعزلها في أطر مفاهيمية ومؤسسية مختلفة اختلافا كليا. وأي مفهوم عصري يعول عليه للسلم الدولي، ناهيك عن السلم داخل الدول، يجب أن يعترف بأن السلم والأمن والتنمية أمور ترتبط ببعضها ارتباطا لا تنفصم عراه. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام. وحقوق الانسان، بكل معنى الكلمة، وكما وصفتها، لا بد أن تدخل في المعادلة بدورها. فمن غير المرجح أن يستتب السلم الدائم في أي مجتمع اذا لم يتم الوفاء باحتياجاته المادية ولم يتم الوفاء باحتياجاته الى الكرامة والحرية.

وليست هناك جداول أعمال ذات مضمون، مهما كانت واضحة من حيث المفهوم، ومهما كانت منسقة من حيث المبدأ، يمكن أن تعني شيئا للناس ما لم يتسن تنفيذها عن طريق هياكل وأدوات تنظيمية فعالة. وهناك اعتراف واسع النطاق في السنوات الأخيرة، كما يعرف الجميع، بأن هيكل الأمم المتحدة الذي نما أثناء الأعوام الـ ٥٠ الماضية ليس بكافيا لمهام الأعوام الـ ٥٠ المقبلة.

ولدينا الآن وفرة يتعين علينا أن نختار منها من الأفكار والمقترحات الرامية الى تغيير الأمم المتحدة. وكما كان من الملح أن نستكمل العمل بشأن "خطة للتنمية" في هذا العام الخمسين، فمن الملح بالمثل أن نكمل عمل الفريق العامل الرفيع المستوى بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة أيضا في غضون هذا العام الخمسين.

والمشكلة الهيكلية التي قد يلزم حلها بأقصى عجلة، اذا أريد المحافظة على مصداقية الأمم المتحدة ككل، هي مشكلة مجلس الأمن. ولقد كانت مناقشة هذا الموضوع طويلة ومفضلة وكلنا على إلمام بها. ورأي استراليا الأكيد هو أن هذه المناقشة قد استمرت بما فيه الكفاية، وقد وصلنا الآن الى مرحلة أصبح العمل فيها لازما. ففي العام الماضي، قدمنا بعض النماذج الايضاحية يمكن النظر على أساسها في توسيع عضوية المجلس. وتقدم آخرون باقتراحات محددة للغاية. وهنا أيضا في هذا المجال ليس هناك أي

٦١ ٠٠٠ موظف في أنحاء العالم، وتزيد إيراداتها السنوية على ٢٠ بليوناً من الدولارات.

وعندما نضع المشكلات المالية للأمم المتحدة في هذا النوع من المنظور، وأعتقد أننا يجب أن نفعل ذلك أكثر فأكثر، فإن الحلول لا تبدو صعبة فعلاً إلى هذا الحد. وبالتأكيد، وفيما بيننا، بنفقاتنا الدفاعية التي تبلغ وحدها لنا مجتمعين حوالي ٧٦٧ من بلايين الدولارات، تستطيع الدول الأعضاء الـ ١٨٥ أن تقوم بتوفير هذا المبلغ من المال. ولكن مشكلة الدفع للأمم المتحدة أصبحت بالطبع الآن مشكلة حرجية بسبب عدم رغبة أو عدم قدرة العديد من الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأكبر بيننا، على دفع إسهاماتها المقررة، بالرغم من أن كلفة هذه الاشتراكات لدى كبرى البلدان المتقدمة المساهمة تتراوح ما بين ٧ دولارات و ١٥ دولاراً للفرد الواحد في السنة - وهذا يساوي ثمن ما لا يزيد عن بطاقة أو بطاقتين للدخول إلى دار السينما في هذه المدينة.

إن هناك مشكلة قصيرة الأجل، وأعتقد أن من الممكن بل من الواجب حلها داخل منظومة الأمم المتحدة بالسماح للأمم المتحدة بالاقتراض من البنك الدولي. ولدينا كذلك مشكلة ذات أمد أطول، وبصراحة، لا يبدو أنها تسير في طريقها إلى الحل، مهما واصلنا العمل على تعديل جداول الأنصبة المقررة، وحض الدول الأعضاء على الدفع وتذكيرها بالآثار المترتبة على ذلك بموجب المادة ١٩ من الميثاق، في حال عجزها عن القيام بذلك.

إذن ما الذي سنفعله إزاء هذا كله، في رأيي، إن الوقت قد حان لكي ننظر مرة أخرى - وهذه المرة أن ننظر بجدية بالغة حقاً - في الخيارات المتاحة لتكميل اشتراكات الدول الأعضاء بموارد خارجية. فإمكانية استخدام جبي ضريبة على كل عملية من عمليات تحويل العملة الأجنبية وهي عمليات تصل قيمتها سنوياً إلى ٣٠٠ ٠٠٠ بليون دولار هي إمكانية ما زال من الواجب إجراء تقييم كامل لها، إلا أنه بعملية حسابية بسيطة نجد أننا لو اكتفينا في تحديد هذه الضريبة بنسبة ٠.٠٠١ في المائة وهي نسبة لا يبدو من المرجح أن تترك أي آثار اقتصادية كبيرة، صار

الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبرنامج الدولي لمراقبة المخدرات، فإننا لا نزال نتحدث عن مجموع يقرب من ٣٣ ٠٠٠ موظف وموازنة عامة، بما فيها الاشتراكات المقررة والطوعية تصل إلى ٦,٣ من بلايين الدولارات. ويبدو هذا المبلغ كبيراً - بل أكثر مما تتطلبه المهام الرئيسية - إلا أنه ليس كبير جداً، عندما يؤخذ في الاعتبار، مثلاً، أن دوران رأس المال العالمي السنوي لشركة محاسبة دولية واحدة، هي برايس ووترهاوس، يصل إلى حوالي ٤,٥ من بلايين الدولارات.

فإذا ذهبنا أبعد من ذلك وأضفنا إلى المهام الرئيسية والبرامج ذات الصلة جميع البرامج والوكالات المتخصصة في أسرة الأمم المتحدة بكاملها - وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأضفنا إلى المعادلة أيضاً مؤسسات بريتون وودز. ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي توظف فيما بينها ١٠ ٠٠٠ شخص وتنفق ٥ بلايين من الدولارات سنوياً - فإننا لا نزال نتحدث عن مجموع عام للأفراد العاملين في منظومة الأمم المتحدة لا يتجاوز حوالي ٦١ ٤٠٠ شخص وتكلفة إجمالية لمنظومة الأمم المتحدة تبلغ ١٨,٢ من بلايين الدولارات.

إن عدداً إجمالياً يصل إلى ٦١ ٤٠٠ شخص قد يبدو وكأنه عدد كبير من الأشخاص، وهو كبير فعلاً، غير أنه ربما لا يكون كبيراً عندما نرى أن أكثر من هذا العدد - أي ٦٥ ٠٠٠ شخص في الواقع - يعمل في حدائق ديزني الثلاث القائمة في كاليفورنيا وفلوريدا وفرنسا. وأن عدد الأشخاص الذين يبيعون وجبات "همبرغر" شركة مكدونالد في أنحاء العالم يصل إلى ثلاثة أمثال العاملين في منظومة الأمم المتحدة. وقد يبدو مبلغ ١٨,٢ من بلايين الدولارات وكأنه مبلغ كبير من المال، إلا أن شركة كبرى واحدة متعددة الجنسيات، هي "داو كميكال"، يتصادف أنها هي أيضاً توظف

وفي معرض حديثي عن هذه المسائل مع العديد من زملائي الوزراء الذين ينتمون إلى بلدان عديدة منتشرة في جميع القارات خلال الأيام القليلة الماضية، وجدت أن هناك استجابة بالإجماع تقريبا مؤداها الأزمة المالية الحالية للأمم المتحدة، التي يحتمل أن تستمر، تتطلب النظر مجددا في هذه المسائل، دون التمسك بأيّة أحكام مسبقة على المسائل المبدئية أو القابلية للتطبيق العملي.

وأرى بالتالي أن الوقت قد حان لكي يدعو الأمين العام مرة أخرى إلى تشكيل فريق استشاري رفيع المستوى، مثل فريق فولكر - أوغاتا الذي انشئ في ١٩٩٢، تكون له ولاية التفكير بصورة واضحة في ما كان حتى الآن يعد أمرا لا محل للتفكير فيه تقريبا: أي التفكير بطريقة تمويل منظومة الأمم المتحدة على نحو يتجاوز الموارد التي تكون الدول الأعضاء على استعداد لتقديمها إلى المنظومة مباشرة. على أن يرفع هذا الفريق تقريراً إلى لجنة تضم ممثلي الدول الأعضاء أو يمارس عمله بمشاركتها، مثال ذلك الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة أو فريق يتم انشاؤه من جديد لهذا الغرض.

وهناك قدر كبير من العمل الذي تم الاضطلاع به أو يجري الاضطلاع به بشأن العديد من هذه المسائل، ولعله سيكون بوسع هذا الفريق أن يرفع تقريراً في غضون ستة أشهر، أو ما يقارب ذلك، وقطعا في غضون فترة لا تتجاوز السنة. وينبغي أن تتغير معالم المناقشة، ولكي يحدث ذلك نحن بحاجة إلى توضيح جديد ممن يمكن الاعتداد برأيهم لأقصى ما وصل إليه فن تحديد ما يستطيع وما لا يستطيع.

وهنا، كما في أي مكان آخر، ينبغي لنا أن نمضي قدماً. وعلينا أن نتطلع إلى الأفكار الجديدة. وينبغي لنا أن نشجع قدرة البشرية على الإبداع سعياً لإيجاد وسائل أفضل تتعامل بها الدول مع بعضها البعض في وقت تتخذ فيه العلاقات شكلاً جديداً، وتبرز فيه دول جديدة، وحيث تصبح مشاكل لم يكن بالإمكان تصور وقوعها قبل بضعة أعوام هي التحديات التي نواجهها اليوم.

بإمكاننا توليد إيرادات قدرها ٣ من بلايين الدولارات. علاوة على ذلك، فنحن نعرف إننا لو استطعنا فرض ضريبة على ركاب الخطوط الجوية الدولية مقدارها ١٠ دولارات على كل قطاع من رحلة جوية دولية، وهذه ضريبة يمكن تحصيلها بسهولة فائقة فعلاً، أصبح بإمكاننا أيضاً أن نجتمع ٣ بلايين من الدولارات: أي التكلفة السنوية الكاملة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم.

وهناك كذلك خيارات أخرى تنطوي، إلى حد أكبر أو أصغر، على نفس الرابط المنطقي بتكاليف الأمم المتحدة، من حيث أنها تتضمن معاملات تجارية دولية، تجري في إطار القانون والتعاون اللذين توفرهما الأمم المتحدة، ويمكن أن يصيبها الأذى من انهيار السلم والأمن الدوليين - وهما بالتحديد المجالان اللذان تضطلع فيهما الأمم المتحدة بمسؤولية أساسية.

إلا أنه عادة ما يثار اعتراض أولي من حيث المبدأ على أي كلام من هذا القبيل. فيقال إن الدول الأعضاء ينبغي أن تمتلك بنفسها امتلاكاً تاماً منظومة الأمم المتحدة؛ فلو كانت الأمانة العامة تمتلك حرية الوصول مباشرة إلى إيرادات غير الإسهامات المقررة للدول الأعضاء، فمن يدري أية مجازفات يمكن أن تصل إليها؟ إن الملكية والسيطرة مسألتان منفصلتان تماماً. فالأمم المتحدة، تعمل على أساس مبدأ المساواة السيادية، وهذا يعني، على سبيل المثال، أن تلك الدول الست التي تدفع فيما بينها حالياً ما يزيد عن ٦٥ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ينبغي ألا تكون لها تحت أي ظرف من الظروف سلطة أكبر بشأن طريقة انفاقها من سلطة الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، التي تدفع كل واحدة منها نسباً أقل بكثير من المبلغ الكلي.

ومهما تكن موارد التمويل المعنية، فإن السؤال الحاسم إنما يتعلق، بالتأكيد، بطريقة إنفاق الأموال ومن ينفقها. ومن الأهمية القصوى بمكان أن تكون هناك رقابة مناسبة على الأموال من جانب الدول الأعضاء، بكل ما يستتبعه ذلك من آليات المساءلة. لكن هذا لا يعني أنه لا بد أن يكون على هذه الدول الأعضاء نفسها أن توفر أصلاً وحدها كل الأموال اللازمة.

في أنهم سيتذكرون كيف اجتمع الآباء المؤسسون لمنظمتنا في سان فرانسيسكو مدفوعين بعزيمتهم المعقودة على تحويل العالم. كان عالما دمرته حرب عالمية أشعلها، شأنها شأن معظم الحروب الأخرى، نزوع الدول إلى، وتمكنها من، استخدام القوة لاكتساب الأرض والموارد، والثأر لمظالم الماضي، أو تعزيز أمن ورفاه شعوبها على حساب الآخرين.

كان هذا هو العالم الذي أنشئت الأمم المتحدة لتحويله. وكان آباؤنا المؤسسون مثاليين إلى الحد الذي جعلهم يصرون على أن قضايا الحرب والسلام لا بد أن يكون حسمها في آخر المطاف في قلوب وعقول الناس والأمم؛ ولكنهم أيضا كانوا واقعيين إلى حد الاعتراف بأن التدابير والاعتبارات العملية تظل لازمة لردع استخدام القوة وتخفيف آثارها. وكانوا واقعيين بدرجة تكفي للاعتراف بأن الدول المتفوقة في القوة العسكرية يجب إعطاؤها قدرا أكبر من السلطة والمسؤولية. ولكنهم كانوا أيضا مثاليين إلى حد الأمل في أن تلك الدول إنما ستستخدم قوتها لخير الجميع.

وبفضل تمكننا من مشاهدة ما جرى خلال ٥٠ عاما بعد ذلك، أصبح بوسعنا أن نرى أن الأمم المتحدة لم تحقق الرؤيا التي توخاها لها الآباء المؤسسون، ولكنها نجحت بما يتجاوز ما كان من المنطقي أن يتوقع منها آنذاك. فقد أمكن تجنب العالم كارثة عالمية أخرى. والعمل الهادئ الذي تؤديه الأمم المتحدة، وبخاصة عن طريق وكالاتها المتخصصة، نهض برفاه ملايين لا تحصى من الناس في كل مكان في العالم ورفع مستويات معيشتهم.

ومع ذلك، فمن المحزن أن هذه الإنجازات الكبيرة قد أبطل تأثيرها إلى حد جوهري استمرار التحديات المتكررة لمقاصد الأمم المتحدة من جانب أناس كثيرين وأمم عديدة وفي حالات كثيرة جدا. فمنذ بداية وجود الأمم المتحدة تقريبا؛ بل وعلى الرغم من وجود الأمم المتحدة، تمادى الإنسان في ممارسة قدرته ونزوعه واستعداده لاستخدام القوة لكي يحقق غاياته الوطنية أو الأيديولوجية. وإذا كان السلام قد تسنى حفظه على الصعيد العالمي، فالسبب الوحيد في ذلك هو أن التهديد المتبادل بالفناء النووي كان رادعا عن شن

وسوف نفشل في مواجهة هذه التحديات إن نحن تمسكنا فقط بأفكار الماضي وعقيدته المتزمته. فالأمم المتحدة نفسها قامت على الجمع بين المثالية والمذهب العملي. وكان هذان المذهبان في أساس بناء عالم جديد قبل ٥٠ سنة مضت، وخلال السنوات الخمسين الماضية لم تختف من الوجود هذه المثالية. لقد كانت قوة هامة في وضع نهاية للحرب الباردة، وأكثر من أي شيء آخر، كانت المثالية القوة الكامنة وراء عملية إنهاء الاستعمار التي زلزلت مجرى التاريخ.

وبالنسبة للبعض ستظل المثالية على الدوام عدو الحس العملي. إلا أنها بالنسبة للبعض الآخر ستظل تنطوي دوما وقبل كل شيء على الشجاعة التي تتيح الاستفادة من الفرص الجديدة، مما يضمن على الأقل أن تتحول بعض مثل اليوم إلى واقع الغد. ولربما نحتاج الآن، بعد مضي خمسين سنة على التوقيع في سان فرانسيسكو، إلى تجديد تلك المثالية والسير على تلك الدروب المجهولة التي كان المثاليون يبدون دائما كل الاستعداد لطرقها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الفلبين بالنيابة،
سعادة السيد دومينغو سيازون.

السيد سيازون (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بحماس خاص أود، باسم وفد الفلبين، أن أهني السيد فريتاس دو أمارال على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة التاريخية. واسمحوا لي أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للسيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على القيادة الممتازة التي وفرها لنا في دورتنا التاسعة والأربعين. ونود أيضا أن نشيد بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، وبالعاملين والعاملات في الأمانة العامة، الذين أنجزوا، خلال العام الماضي، مهامهم التي لا غنى عنها في ظروف بالفة الصعوبة لهم وللمنظمة.

بعد ثلاثة أسابيع سيجتمع في هذه القاعة معظم رؤساء دول أو حكومات العالم للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لميلاد الأمم المتحدة. وما من شك

يعتبرونها غير قابلة للحل. فقد عكفت الأمم المتحدة طوال سنوات وجودها كله تقريبا على النظر في صراعات الشرق الأوسط. ولكن منذ أربعة أيام فقط، اتخذت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبمباركة دول أخرى في المنطقة، خطوة هامة أخرى على الطريق الوعر المؤدي إلى السلام. وفي جنوب أفريقيا التي ظل فيها نظام الأقلية يقمع الأغلبية فترة طويلة بقسوة منهجية، تقوم الآن حكومة متعددة الأعراق بإدارة البلد بنجاح فاق حتى أكثر التوقعات حماسا في العالم. وفي أمريكا اللاتينية، أصبحت الآن كل النزاعات الإقليمية القديمة موضع حوار وتشاور.

وفي منطقتنا، تمثل التسوية السلمية للصراع في كمبوديا وظهور حكومة منتخبة في ذلك البلد الذي طالبت معاناته، تتويجا لإنجازات الأمم المتحدة وبلدان المنطقة، وانتصارا لقوة التفاوض على قوة السلاح. ونرحب بالاتفاق الذي صيغ قبل عام بشق الأنفس لتبادي استحداث الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونحث على استئناف المحادثات الجادة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، كمساهمة أخرى في السلام والمصالحة في منطقتنا. وقد وافقت حكومة ميانمار على وقف إطلاق النار، وأجرت مفاوضات مع جميع الأقليات القومية في ميانمار، باستثناء واحدة منها. وهذا تطور ملحوظ في بلد يعصف به الصراع بين الجماعات الإثنية المختلفة منذ وقت طويل.

ومع انتشار روح الحوار والمصالحة، تحتاج العالم موجة ثقة بفعالية قوى السوق والتحرر الاقتصادي كشرط وحافز للتنمية. والسياسات النابعة من هذه الثقة فجرت الطاقات الانتاجية في العديد من شعوب العالم، وهو تطور يعزى إليه معظم الفضل في النمو الاقتصادي الملحوظ الذي حققته بلدان في مناطق عديدة من العالم. وتحرير المعاملات الاقتصادية الدولية وتربط الاقتصاد العالمي الناجم عن هذا التحرير جعل كل أمة تشعر بأن رخاءها مرتتهن برخاء الأمم الأخرى، وهذا بدوره جعل آفاق الاستقرار والسلام الدائمين أكثر إشراقا. وهذا هو السبب في كون مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي تعد الفلبين من أعضائه المؤسسين النشطين، مجلسا كرس للتعاون الاقتصادي وحده.

حرب عالمية شاملة. وفي مجال الاقتصاد الدولي، سعت بلدان إلى افقار جيرانها باستخدامها الوقح لمجموعة كاملة من أدوات الحمائية وتحقيق الربح التجاري.

ومع ذلك، يمكننا اليوم، في العام الخمسين للأمم المتحدة، أن نقول بقدر من الاستحسان إن العالم قد تحول بالفعل؛ ويمكننا أن نأمل، بدرجة من الواقعية، في أن تتحقق الرؤية المثالية للأمم المتحدة بصورة ملموسة.

إن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهو تحرير الأمم المستعمرة، قد تحقق إلى حد بعيد. وقد تراجعت أكثر الدول تسلحا في العالم عن حافة الفناء النووي. ولم تعد المعسكرات الأيديولوجية المسلحة نوويا تواجه بعضها البعض في مواجهات مهلكة، ولم يعد بقاء الجنس البشري معلقا في التوازن المميت للتهديد النووي المتبادل. وقد أسعد الفلبين صدور القرار المتخذ في وقت سابق من هذا العام بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وهي تدعو إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في مطلع العام المقبل، لوضع نهاية تامة لجميع التجارب النووية.

وقد توصل المجتمع الدولي إلى اتفاق بشأن القضاء على أجهزة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة اللا إنسانية. وتحت الفلبين، بصفة خاصة، على التصديق على اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وإلى تعزيز هذه الاتفاقية. وتدعو إلى التعجيل بسريان اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وبدلا من استخدام القوة والتهديد باستعمالها، أصبح المزيد والمزيد من الدول يلجأ إلى الحوار والمصالحة في معالجة النزاعات فيما بينها أو مع جيرانها، حتى في حالات الصراع التي كان "الواقعيون"

النمو. وتوجد هناك آفاق مشرقة لاستمرار معدل النمو هذا لأنه ينطلق من الأسس الراسخة لسياستنا الاقتصادية ويجري في إطار نظام قائم على الديمقراطية التعددية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

ولقد عززنا علاقاتنا مع جيراننا، وفي المقام الأول من خلال رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وتناولنا مسائل الحدود والنزاعات الإقليمية، بما في ذلك المطالب المتضاربة في بحر جنوب الصين، من خلال الحوار السلمي والتشاور.

وينتظر أن يؤدي التحسن العام في الأمن العالمي، وارتفاع مستوى الرخاء العالمي، وتكثيف التعاون الإقليمي، إلى توليد الآمال، ولكن لا ينبغي أن يبعث على التواكل، إذ ظهرت تهديدات جديدة تواجهنا وتفاقت التهديدات القديمة حجما وحدّة.

لقد أطلق تفكك تكتلات القوى العنان للتعصب القبلي الدفين الذي كانت السلطة الاستبدادية تكبحه. وتظهر أشد صوره وحشية في البوسنة والهرسك.

لقد أصبح الإرهاب الدولي خطرا عالميا. ويقوض الاتجار غير المشروع في المخدرات نسيج المجتمع. والاتجار بالنساء والأطفال جريمة تستصرخ اتخاذ تدابير تعاونية دولية لمكافحتها.

ويشكل استئناف التجارب النووية مؤخرا من جانب دولتين حائزتين للأسلحة النووية خطرا مباشرا على صحة البشر، والبيئة الطبيعية، ونظام عدم الانتشار. إننا نكرر شجبنا لهذه التجارب ونطالب بوقفها الآن وإلى الأبد.

وحتى في الوقت الذي أصبحت فيه فكرة تحرير الاقتصاد تلقى قبولا شبه عالمي بوصفها شرطا للتنمية وحافزا لها، لجأ الكثير من البلدان إلى تدابير مبتكرة للحماية المتكررة. وتستمر العديد من البلدان النامية في العمل جاهدة، مثل سيزيف، تحت العبء الثقيل للدين الخارجي.

ولكن إحدى نتائجه الثانوية المفيدة تتمثل في تعزيز السلم والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث أصبح للمشاركين في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ مصلحة متزايدة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي لكل منهم.

إننا نجد في بلدي، الفلبين، صورة مصغرة للاتجاه العالمي صوب المصالحة السياسية والتحرر الاقتصادي والانتماء الإقليمي. فمحددات السلام التي نجريها مع المجموعات المتمردة بروح المصالحة الوطنية جلبت استقرارا جديدا على البلاد، يوفر مناخ الهدوء الضروري للغاية من أجل الانبعاث الاقتصادي.

وقد استفاد المتمردون العسكريون من برنامج العفو. فالكثيرون منهم يتابعون الآن العمل لتحقيق ما يطمحون إليه للبلد عن طريق النظام السياسي القانوني، إذ انتخب أحدهم مؤخرا عضوا في مجلس شيوخ الجمهورية. وما برحت الحكومة تتفاوض في أوروبا مع قادة الحزب الشيوعي الذين يعيشون في المنفى باختيارهم، وهو الحزب الذي أصبح الآن قانونيا في الفلبين ويتمتع أعضاؤه بحرية خوض انتخابات الفلبين.

وبمساعدة لجنة الستة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي ترأسها إندونيسيا، تجري الآن مفاوضات مع جبهة مورو للتحرير الوطني. وأدت هذه المفاوضات إلى وقف إطلاق النار والاتفاق على أكثر من ٨٠ في المائة من النقاط المختلف عليها. وأتاح السلم في جنوب الفلبين حدوث طفرة هائلة في النمو الاقتصادي لتلك المنطقة. وقد فتحنا الأبواب على مصاريعها أمام الاقتصاد الفلبيني، مرحبين بالاستثمار الأجنبي، وتاركين المجال لدخول رياح المنافسة الأجنبية المنعشة. وقمنا، وفاء بالالتزامات الدولية أو من خلال التدابير الثنائية، بتخفيف حواجزنا أمام التجارة.

ومن نتائج هذه الإصلاحات الهيكلية تحقيق معدل نمو يعتبر محترما حتى بمعايير منطقتنا السريعة

وفي الوقت ذاته، يجب أن نوضح أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تدار بفعالية إذا كانت باستمرار غير متأكدة من الموارد المتاحة لها. ولذلك فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول ذات الإسهامات الأكبر، أن تسدد متأخراتها وتدفع المبالغ المستحقة عليها في موعدها.

لقد سمعنا في الآونة الأخيرة الاقتراح القائل بأنه ينبغي لنا، في محاولتنا للاقتصاد في تكاليف الأمم المتحدة وتحقيق الكفاءة في عملها، أن ننظر إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي، إلى الهيئات المكلفة بدعم مصالح البلدان النامية - بإلغاء وكالات هنا، وتصفية برامج هناك. إننا نؤيد ترشيد المؤسسات والبرامج الإنمائية المتعددة الأطراف. ولكننا لا نستطيع أن نقبل الاتجاه إلى إلغاء وكالات التنمية باسم "تقسيم العمل" أو "المزايا المقارنة". إن ما يحتاجه المجتمع الدولي بالنسبة لهذه الوكالات - ومؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية - هو زيادة مواردها لا خفضها. ونحن نشجب موقف بعض الدول الكبرى التي ترفض زيادة مساهماتها في المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ولكنها برغبتها في الحفاظ على دور مهيمن في تلك الهيئات تمنع الآخرين من زيادة نصيبهم.

لقد جئنا جميعاً إلى هذه الدورة مستعدين لمعالجة مسألة إصلاح بنية مجلس الأمن. إن بنية المجلس لم تعد مناسبة لمواجهة المطالب الجديدة والمتنامية المكلف بتلبيتها ولم تعد تعبر عن حجم الأمم المتحدة وتشكيلها. والفلبين تؤيد بالكامل توسيع عضوية المجلس بغية ضمان التمثيل العادل لجميع المناطق وللبدان النامية.

غير أن أي إصلاح يجب أن يذهب إلى ما هو أبعد من مسألة العضوية. فيجب إعادة النظر في حق النقض، وفي أساليب عمل المجلس وإجراءاته، بغية ضمان أكبر قدر من الشفافية والمشاركة من جانب أوسع دائرة ممكنة من البلدان. هذا أقل ما تستلزمه حيوية قراراته.

وقد حفز نقص العمالة في الاقتصادات الغنية بالموارد أو المتجه بسرعة نحو التصنيع هجرة واسعة النطاق للعمال عبر الحدود الوطنية. وقد وضعهم وجودهم في البلاد الأجنبية في مركز ضعف يتطلب تعاوناً دولياً لحماية حقوقهم وكرامتهم كبشر.

إن الفلبين تدعو جميع الدول إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. والفلبين تتفق مع مجموعة الـ ٧٧ في الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية.

ويزعم وفدي أن يتابع بعزيمة كبيرة تنفيذ قرار الجمعية العامة المتصلين بالعنف الموجه ضد العاملات المهاجرات والاتجار بالنساء والفتيات.

هذه بعض التحديات المتبقية التي تواجه الأمم المتحدة وهي تدخل نصف القرن الثاني من حياتها وتقترب من الألفية المقبلة. ولكن الأمم المتحدة لا تستطيع الرد على تحديات اليوم والقرن المقبل بتنظيمات وإجراءات وضعت قبل ٥٠ سنة. فطبيعة التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين تتطلب استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية ترشيدها وجعلها أكثر فعالية.

وهنا، لا بد لي أنؤكد على أنه لا بد لأية تدابير يتم الاتفاق عليها أن تكون ممولة بصورة كافية، وبما يتناسب مع قدرة الدول الأعضاء ومستوى مسؤوليتها، وليس عن طريق التضحية بالبرامج الإنمائية.

إن الأمم المتحدة في وضع مالي حرج. ولا نستطيع أن نطلب منها أن تفي بالمهام التي لسنا على استعداد لتمويلها. فلا يمكننا ببساطة أن نستخدم الأمم المتحدة ثم نمنع عنها الموارد اللازمة لتعمل بفعالية. إننا ندعو سنة تلو الأخرى إلى تحسين إدارة الأمم المتحدة. والفلبين تؤيد هذه الدعوة، وقد أوضحت بقوة موقفها في هذه القاعة في العام الماضي.

اسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للأنشطة الدينامية الفعالة التي قام بها سلفه سعادة الوزير أمارا إيسي. كما نود الإعراب عن تقديرنا لتفاني سعادة السيد بطرس بطرس غالي في خدمة القضية المشتركة للأمم جميعا من أجل السلام والاستقلال الوطني والتنمية.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة فرصة متميزة للنظر إلى التغييرات التي حدثت في العالم والزيادة التي طرأت على عضوية الأمم المتحدة خلال خمسين سنة منذ الحرب العالمية الثانية. ولنتعرف في هذا المسار الصاحب لتاريخ البشرية في تلكم الخمسين سنة على ما تغير وما لم يتغير وما لا يمكن أن يتغير. وبهذه الرؤية الواضحة وحدها يمكننا أن نرسم مسارنا صوب القرن الحادي والعشرين وأن نستلم الثقة لبناء أمم متحدة قادرة على الوفاء بتطلعاتنا جميعا.

ففي حين ترك النصف الأول من القرن العشرين في أذهان البشرية الذكريات المؤرقة لحربين عالميتين رهيبتين، سلمت الأمم في النصف الثاني من هذا القرن من أهوال محرقة عالمية، على الرغم من الحروب المحلية العنيفة التي وقعت مثلا في الهند الصينية وكوريا وفييت نام. وعلاوة على هذا، فبعد بضعة عقود من سباق تسلح محموم اختار العالم طريق التعقل وبدأ يسعى جاهدا من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في الأمد الطويل، وخاصة فيما يتصل بالأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

وجاء مؤخرا تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى باعنا آمالا كبيرة. بيد أن التجارب النووية التي أجريت بعد ذلك مباشرة أصابت الرأي العام العالمي بخيبة أمل وجعلت من الضروري لجميع الأمم - وفي المقام الأول الدول الحائزة للأسلحة النووية - أن تضاعف جهودها بأسلوب مسؤول تماما من أجل استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب في غضون العام المقبل.

وفي حين أن خطر نشوب حرب نووية جديدة ومحرقة نووية أخذ في الانحسار، لا يزال السلم والأمن عزيزي المنال في العديد من المناطق والبلدان التي

وفي الوقت ذاته، تتطلب الأهمية المتزايدة لدور الأمم المتحدة أن تكون عضويتها وكل وظائفها معبرة عن الواقع المعاصر. لذلك ينبغي أن ننظر في الاقتراح الذي مفاده أنه لمصلحة العالمية لا ينبغي أن تظل أي مجموعة هامة من الناس غير ممثلة في الأمم المتحدة.

وفي هذه السنة الخمسين، إذ نستعيد إلى أذهاننا المبادئ التأسيسية والأهداف الأساسية لمنظمتنا، وإذا نستعرض ولايتها وإذا نقيّم نقاط قوتها وضعفها ومنجزاتها وأوجه قصورها، لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن محور وهدف كل أعمالنا في الأمم المتحدة هما الإنسان - أمنه أو أمنها، كرامته أو كرامتها، رفاهه أو رفاهها - أيا كانت أيديولوجيته وأيا كان دينه بل أيا كانت دولته ذاتها.

ومع انكماش كوكب الأرض، وهي عملية ساعدت عليها الأمم المتحدة ذاتها بقدر غير ضئيل، يطالب مئات الملايين من البشر بأن تكون لهم كلمة في مقدرات حياتهم ويطالبون بالاحترام العالمي لحقوقهم وكرامتهم.

وفي هذه السنة الخمسين من عمر منظمتنا ينبغي للأمم المتحدة أن تصغي لندائهم وفاء بولايتها ورسالتها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية فييت نام سعادة السيد نغوين مانه كام.

السيد نغوين مانه كام (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية، نيابة عن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية، أن أهني السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة، وهي دورة تاريخية تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأنا واثق من أن دورتنا ستتوج بالنجاح بفضل قيادته.

يصل إلى أكثر من مائة مثله . وعلاوة على هذا فإن جميع الأمم، أيا كان موقعها من العالم، تواجه مشاكل عالمية تهدد منجزاتها الاقتصادية والتقدم المحرز في تحسين نوعية الحياة.

وفي الوقت الحاضر، أصبح وعي البشرية بالتنمية والسلام والأمن أكثر وضوحا وأكثر شمولاً. وأصبحنا أكثر إدراكا للارتباط الوثيق والتفاعل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، وبين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وبين الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن العسكري.

وهناك حقيقة أخرى في العالم اليوم تتصف بأهمية بعيدة المدى لكل أمة وفرد، هي الدور المتزايد للقانون الدولي الذي يلزم الأمم، ويحدد دائرة سلوك الدول ويوفق بين سلوك كل منها وسلوك غيرها من خلال صكوك ومؤسسات متعددة الأطراف. وتزداد أهمية هذا الدور على ضوء الاتجاه نحو طمس الحدود بين ما يدخل في الولاية الوطنية وفي الولاية الدولية فضلاً عن الاتجاه إلى توسيع نطاق نفاذ قوانين بلد ما إلى ما وراء حدوده. وقد يتزايد قلق الرأي العام الدولي مؤخراً من جراء الاتجاه في تطبيق جزاءات الأمم المتحدة صوب العقاب أو الثواب لدوافع سياسية خاصة، بما يتعارض مع المقاصد التي حددها الميثاق أصلاً. ولا يسع الرأي العام أن يبقى غير مبال إزاء كون الجزاءات في الواقع تؤثر بصفة رئيسية على حياة وصحة السكان المدنيين الأبرياء، ولا يسعه بالتالي أن يقبل بإطالة أمد الجزاءات بصرف النظر عن فعاليتها ونتائجها. ونظراً لهذا، لا يسع الرأي الدولي إلا أن يحتج على فرض جزاءات من طرف واحد لعقود عديدة، كما هو الحال في الحظر المفروض على كوبا. ونحن نعرب عن تعاطفنا العميق مع الشعب الكوبي للمشاق التي يمر بها ونحث بشدة على رفع الحظر المفروض على كوبا، وعلى التنفيذ الفوري والفعال لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وباختصار، يقدم لنا العالم بعد مرور ٥٠ عاماً على الحرب العالمية الثانية مشهداً يتصف بالمفارقات الفارقة بين الاستمرار والتغيير، بين الركود والتنمية، بين الانقسام والتكامل، ولا سيما التكامل الواسع

نكبت بالصراعات العرقية والإثنية والدينية والأنشطة الإرهابية التي تتخذ أبعاداً تبعث على القلق. وبالنسبة للحالة العصيبة في البوسنة والهرسك ينبغي انتهاج حل سلمي، دون فرض أي تدابير من أي جهة كانت، تزيد من تعقيد الحالة وتسبب في المزيد من المعاناة لسكان البوسنة المتعددي الأعراق.

كذلك يمكن القول بأن نصف القرن الماضي كان فصلاً مضيئاً في تاريخ نضال الشعوب لاستعادة استقلالها الوطني وسيادتها وحقوقها في أن تصبح سيدة مصيرها وأن تكافح من أجل الرفاه والحرية والمساواة في إطار المجتمع الدولي. وما فتئ المجتمع الدولي يتابع عن كثب عملية السلام في الشرق الأوسط ويرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخراً. إن السبيل الوحيد لتحقيق استقرار مقيم في هذه المنطقة من العالم هو التحلي بعزيمة سياسية قوية واحترام الحقوق الوطنية الأساسية للشعب الفلسطيني والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

لكن من الناحية العلمية لا يزال يجري تجاهل أو انتهاك المبادئ الأساسية والعالميين، مبدأ السيادة ومبدأ المساواة في السيادة، وذلك بسبب التركيبة غير المتكافئة وغير الديمقراطية للعلاقات الدولية وبسبب عمليات إملاء الإرادة على بلدان أخرى والتدخل في شؤونها الداخلية لأسباب مختلفة وبمبررات متنوعة.

لقد أصبح عالمنا في مجموعه، في نهاية هذا القرن العشرين، أكثر ازدهاراً وأكثر نشاطاً بفضل منجزات البشرية في العلم والتكنولوجيا والاتصالات والإنتاج، وبفضل العمل الشاق للأمم جميعاً، بالزيادة المضاعفة في التدفقات والمبادلات المادية وغير المادية، الأمر الذي بدأ ييسر من تحسين التفاهم المتبادل وتوثيق العلاقات فيما بين الأمم. بيد أننا لا يمكننا أن نشعر براحة الضمير إزاء ذلك الواقع الذي لا يمكن أن نتجاهله، ألا وهو أن خمس البشرية لا يزال يعيش في فقر مدقع وإزاء التحديات التي تفرضها الضجوة الهائلة بين متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في أقل البلدان نمواً - أقل من ٢٠٠ دولار - ونظيره في البلدان الصناعية المتقدمة، حيث

المقبل. ويتمثل التحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة، وهي تعالج المسائل الملتهبة في العالم اليوم، في مواصلة دعم الروح التقدمية المكرسة في ميثاقها، وفي وضع كل من "خطة للسلام" و "خطة للتنمية" موضع التطبيق على النحو الكافي وبكل الاهتمام الواجب، متغلبة على البون بين ما هو منشود وما هو ممكن، كي تكون الأمم المتحدة ممثلة حقيقية - بكل ما في الكلمة من معنى - لتوقعات ومصالح أعضائها، في هيكلها وتنظيمها، وفي جدول أعمالها، وفي ولايتها وطريقة عملها. وهكذا يتطلب أن تضطلع الجمعية العامة بـ "دور أساسي" حسبما ذكرنا به الأمين العام في افتتاح هذه الدورة، ألا وهو أن الجمعية العامة هي التي أضفيت عليها بمقتضى مبدأ "الحقوق المتساوية ... للأمم كبيرها وصغيرها" الشرعية الديمقراطية لمنظمتنا العالمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

إننا نوافق على المغزى العام لمشروع الإعلان بشأن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، ونعتقد أنه من المهم بصفة خاصة إعادة التأكيد على مبادئ احترام استقلال الدول وسيادتها والمساواة بينها في السيادة، وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في سلطانها القضائي وفي شؤونها الداخلية، والتسوية السلمية للمنازعات، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم إغفال الدور الإيجابي الذي تضطلع به الأمم المتحدة والذي ينبغي أن تضطلع به في مساعدة الدول على ممارسة حقها في تقرير المصير، وفي التنمية. ولا ينبغي أن يغفل الإعلان عن معالجة مسألتين آخيتين، إحداهما الحاجة إلى مجلس أمن أكثر فعالية، وأكثر تمثيلاً وشفافية في أعماله، في حين تكمن المسألة الثانية في ضرورة توفير موارد كافية تمكن الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها بالكامل. وتسلم فييت نام بحقيقة واضحة في حياتنا اليومية وهي أن من يسهم أكثر من غيره يستحق حقوقاً أكثر من غيره. ولكن على العكس، كل من لديه حقوق أكثر يجب أن يظهر مسؤولية أكبر. لذلك، ينبغي للدول الأكثر غنى أن تكون مضرب المثل عن طريق الوفاء بالتزاماتها المالية

والعميق الذي يتكشف أمامنا بفعل التأثير الناجم عن الاتجاه صوب الترابط، والأقلمة والعولمة. وعلاوة على ذلك، فإن الحيوية الجبارة والتصميم الثابت اللذين يدفعان الشعوب إلى المحافظة على تقاليدها الوطنية وهوياتها الثقافية، تدلان على تصميمها على المحافظة، من داخل عملية التكامل الدولي التي لا مفر منها، على شيء ثابت ودائم يربط حاضراً كل أمة بجذور تقاليدها، وعلى ضرورة تأكيد الطابع الفريد لكل مجتمع، وكل أمة، وكل جماعة، وليس لكل فرد فحسب. وتاريخ الـ ٥٠ سنة الماضية شاهد واضح على ذلك.

وقد صمدت الأمم المتحدة طوال نصف القرن الماضي أمام اختبارات وتجارب الحرب الباردة، وسنوات ما بعد الحرب الباردة مباشرة كي تبقى وتنمو. واعترف جميع الأعضاء بأنه لا غنى عن دورها بوصفها مركزاً للتوفيق بين أعمال الدول في عالم يتصف بتغيرات سريعة ومتشعبة وبتزايد ترابط دوله.

وقد ذكرت، أن الأمم المتحدة سجلت بعض الإنجازات المشجعة من أجل السلام والتنمية، ومن أجل المساواة والعدالة. ومع ذلك، فنظرنا لسرعة التغيرات الجارية في العالم ونطاقها، لا بد من التسليم بأن الأمم المتحدة لم تصلح نفسها وتواءم مع الأوضاع الجديدة ومع المنحى الذي ينحوه العصر، وبالتالي لم تلب احتياجات الأمم. ونحن مع الرأي القائل بأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تتقيد تقيداً دقيقاً بمبدأ احترام استقلال الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الخارجية، وينبغي أن تترافق مع البحث الدؤوب عن حلول سلمية. ويجدر بالأمم المتحدة أن تستخلص الدروس من نجاحات وإخفاقات عملياتها الأخيرة لحفظ السلام كي تضطلع على نحو أفضل بالمسؤولية التي ألحها على عاتقها مجتمع دولها الأعضاء. ومن المؤكد أنه بعد أسابيع قليلة، أي خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سيعرب رؤساء دولنا وحكوماتنا عن الآمال التي تعلقها شعوب العالم على منظمتنا. لهذا السبب، يتحتم علينا أن نحول الأمم المتحدة إلى أداة فعالة لخدمة المثل والمصالح المشتركة للبشرية في القرن

البحر الشرقي يجب أن تسوى من خلال مفاوضات سلمية وفقا للمبادئ الواردة في إعلان مانيلا الذي اعتمدته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ١٩٩٢، كما تؤكد في الاجتماع الوزاري الأخير للرابطة في بروني، وبما يتفق مع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي دخلت حيز التنفيذ في نهاية ١٩٩٤. وحتى يوجد حل أساسي ودائم لهذه النزاعات، ينبغي أن تحافظ جميع الأطراف المعنية على الوضع القائم وأن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يزيد من تعقيد الحالة، ولا سيما استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وقد كانت سنة ١٩٩٥ بالنسبة لضييت نام ذات أهمية تاريخية كبرى. وإننا إذ ننضم الى بقية المجتمع الدولي في الإعداد للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يحتفل شعبنا رسميا بعدة أحداث رئيسية أخرى، لا سيما الذكرى الخمسين لإعلان استقلالنا. وقد تحمل شعبنا، خلال نصف القرن الماضي، تضحيات إنسانية وخسائر مادية هائلة من أجل الحفاظ على استقلالنا الوطني. ومن أجل إعادة بناء وتنمية وطننا، واجتزنا بنجاح اختبارات وتجارب لا حصر لها، بالإضافة الى العواقب البالغة الوطأة لحروب طويلة وشرسة. وبفضل تصميم الأمة جمعاء موحدة في الفكر وفي العمل، تعتبر عملية الإصلاح والتجديد التي نقوم بها، والتي تبلغ الآن سنتها العاشرة، قد حققت نتائج مبدئية رئيسية، ومن ثم تمكن من التحرك صوب مرحلة جديدة للتنمية، هي تصنيع وتحديث بلدنا.

لقد شهدت السنوات الأخيرة التنمية المستمرة لاقتصادنا بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ ٨,٢ في المائة، وزيادة سنوية في الصادرات تبلغ ٢٠ في المائة، و ٤٠ في المائة زيادة سنوية في الاستثمارات الأجنبية. ويتحسن مستوى المعيشة بإطراد. وترتبط التنمية الاقتصادية على نحو متزايد بالتنمية الاجتماعية والثقافية. إن هدفنا هو بناء فييت نام قوية يسودها الرخاء في ظل مجتمع متحضر تسوده العدالة. وقد قمنا الى جانب اصلاحاتنا الاقتصادية باصلاحات سياسية لبناء دولة يحكمها القانون، من الشعب، وبالشعب أو من أجل الشعب، من أجل زيادة

بالكامل وفي الوقت المناسب، وهو أمر له أهمية حيوية لمنظمتنا في الفترة الراهنة. ونوافق بصورة خاصة على الأهمية التي يوليها مشروع الإعلان للفقير باعتباره بلاء يصيب بلايين الناس على كوكبنا، فضلا عن الانسان باعتباره محور عملية التنمية برمتها. وهذه الملاحظات ليست سوى بضع ملاحظات أولية.

في هذا العالم المتغير بصورة لا تصدق، تدخل منطقة آسيا والمحيط الهادئ عامة ومنطقة جنوب شرقي آسيا خاصة عهدا جديدا يتصف بتغيرات عميقة ووعود عظيمة بالتعاون السلمي والتنمية الدينامية. وأكثر ما يلفت النظر هو الوعي المشترك والجهود التي تبذلها المنطقة بكاملها من أجل إيجاد بيئة سلمية ومستقرة تفضي الى تنمية كل بلد في المنطقة، وتنمية المنطقة ككل. وفييت نام، بوصفها بلدا في المنطقة النشطة وعضوا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ستسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق تلك الأهداف المشتركة.

لقد فتحت عضوية فييت نام الرسمية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ تموز/يوليه الماضي، ومشاركة لاوس وكمبوديا كمراقبين وانضمام ميانمار الى معاهدة بالي، آفاق مزيد من تعزيز التعاون في جميع أنحاء المنطقة وتوسيع نطاق الرابطة كي تصبح رابطة لجميع بلدان المنطقة العشرة. هذا هو الأساس والعناصر المكونة لجنوب شرقي آسيا ينعم بالسلام والاستقرار والرخاء. وقد عقدت بلدان الرابطة أخيرا، مع البلدان المعنية الأخرى، المحفل الإقليمي الثاني للرابطة، الذي وافقت فيه البلدان المشاركة على تعزيز التعاون على قدم المساواة فيما بين جميع الأطراف، باتخاذ التدابير المناسبة، وعلى المدى القصير بالتعجيل في تدابير بناء الثقة من أجل دعم السلام والأمن في المنطقة.

والى جانب ذلك الاتجاه الشامل المؤاتي، توجد عناصر يحتمل أن تزعزع الاستقرار في المنطقة. فلا يزال النزاع في البحر الشرقي والتطورات الأخيرة الأخرى مصدر قلق للبلدان الواقعة سواء خارج المنطقة أو داخلها. وفيما يتعلق بهذه القضية، نود أن نؤكد مرة أخرى موقفنا، الذي يتمثل في أن النزاعات في

وفعال مع الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وتقدم إنجازات السياسة الخارجية لفييت نام قوة دفع جديدة للتعجيل بعملية التكامل الإقليمي والعالمي، وللمشاركة على نحو أكثر فاعلية في المحافل والمؤسسات العالمية، بغية التصدي للمشاكل الملحة التي تواجه الإنسانية جمعاء، وللإسهام بقدر ملموس في الجهد المشترك للمجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والاستقلال الوطني والصداقة، والتعاون فيما بين الأمم والتنمية.

إن شعوب العالم تولي وجهها، اليوم وفي الأسابيع القادمة، من كل بقعة على الأرض، بصرف النظر عن اللغة أو العرق أو الثقافة، صوب هذه القاعة، التي يتجمع فيها ممثلو ١٨٥ بلدا في لحظة تاريخية بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة ويراودها أمل وطيد وتوقعات هائلة بأن تدخل المنظمة حقا حقبة جديدة، يمكن أن يصبح فيها شعارها، "متحدون من أجل عالم أفضل" حقيقة واقعة. وليس هناك أمل أعز على قلوبنا ولا التزام رسمي أكبر من تصميمنا على إعداد أنفسنا للرحلة المشتركة إلى القرن الحادي والعشرين، وتحقيق الأغراض النبيلة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل ومن أجل نظام عالمي أكثر عدالة وأكثر رشدا يحقق الآمال الوطيدة للجيل الحاضر ويرسي أسسا سليمة للأجيال التالية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
المتحدث التالي هو زير خارجية جمهورية ألبانيا،
سعادة السيد ألفريد سيريكسي الذي أدعوه لإلقاء كلمته.

السيد سيريكسي (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني بوجه خاص أن أهنئ السيد ديوغو فريتاس دو أمارال من البرتغال بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليه بأسمى أمنياتي لنجاحه في المناقشات التي تدور في هذا الملتقى الهام وأؤكد له التعاون التام من وفد ألبانيا.

ضمان حقوق ومصالح جميع المواطنين على أكمل وجه، ومن أجل إرساء أساس قانوني ثابت لحكم البلد في نفس الوقت. وتشكل هذه الإنجازات الشاملة ضمانا ثابتا للاستقرار الاجتماعي والسياسي كما تضع الأساس اللازم لتنمية مستدامة في المستقبل.

والى جانب القيام بإصلاحات في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، واصلت فييت نام بثبات سياستها الخارجية التي تتمثل في الانفتاح العريض، وهدفها الرئيسي تنويع وتعدد علاقاتها الخارجية بغية تهيئة مناخ من الاستقرار وظروف خارجية تيسر مهمة بناء البلد والدفاع عنه، وتعزيز موقف فييت نام في الساحة الدولية.

وبغية تطبيق هذه المبادئ السياسية أقامت فييت نام علاقات دبلوماسية مع ما يقرب من ١٦٠ بلدا، بما فيها جميع دول العالم الكبرى والمراكز الاقتصادية والسياسية الرائدة. وإن اكتساب فييت نام للعضوية الكاملة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتوقيع اتفاق للتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتطبيق وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الولايات المتحدة، كل هذا تم في تموز/يوليه من هذه السنة. ولم يكن هذا بمحض الصدفة، ولكنه كان نتيجة لكامل عملية تطبيق سياسة خارجية تستلهم روحا جديدة، تود فييت نام بموجبها أن تكون صديقا لجميع الأمم في المجتمع الدولي، وأن تسعى من أجل السلام والاستقلال الوطني والتنمية. ويقدم هذا دليلا ساطعا على صحة سياستنا الخارجية وانسجامها مع اتجاهات عصرنا.

ومع قيام فييت نام بتوسيع علاقاتها مع جميع البلدان، فإنها تسعى أيضا بثبات الى تحسين وتعزيز علاقاتها مع المنظمات الدولية بما فيها المؤسسات المالية والنقدية، وهي مستعدة للمشاركة في المنظمات التعاونية الإقليمية والعالمية. وبعد أن طبقت فييت نام علاقاتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وشاركت في منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فإنها تعد بنشاط الآن للانضمام الى محفل آسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي والى منظمة التجارة العالمية في الوقت المناسب. وتواصل فييت نام الاحتفاظ بتعاون وثيق

ويعتبر تنامي تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي الذي نرجو أن يؤدي في الوقت الملائم الى بدء مفاوضات بشأن الاتفاق الأوروبي وإبرامه، عملية تحظى بتأييد جميع الأحزاب السياسية وكل طبقات السكان. ولتحقيق التكامل التام نعلق أهمية خاصة على التعاون مع البنى الأوروبية الأطلسية وفي مقدمتها منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناٲو). وألبانيا هي أول بلد في الإقليم يطلب رسميا العضوية في الناٲو، وهي تتعاون بهمة في الشراكة من أجل السلام. وبهذه الروح من التعاون الوثيق عرضت ألبانيا على الناٲو مرافق العمل وستواصل ذلك مستقبلا، لاقتناعها بأن هذا سوف يفيد السلم والأمن في البلقان.

ولهذه الغاية ورغبة من ألبانيا في الإثبات العملي لالتزامها بالسلم والأمن أنشأت أول وحدة عسكرية للمشاركة في عمليات حفظ السلام وفي العمليات الإنسانية التي تنفذها الأمم المتحدة وسوف تضع هذه الوحدة قريبا تحت تصرف المنظمة.

إن مأساة شعب البوسنة والهرسك الذي يعاني من عواقب طموحات بلغراد الرامية الى إنشاء "صربيا الكبرى" - مستلهمة فلسفة التطور الوطني وسياسة "التطهير العرقي" وتغيير الحدود بالقوة - تكمن في صميم أزمة البلقان الراهنة المتركة في يوغوسلافيا السابقة. ومن شأن تحديد أسباب الأزمة في البوسنة والهرسك وهوية المذنبين أن يسهل الآن على دول البلقان والمجتمع الدولي بأسره أن يضعوا تقييما واقعية للحالة في جميع أراضي يوغوسلافيا السابقة ويلتمسوا المناهج الملائمة لحلها.

وصحيح أن المجتمع الدولي والفاعلين فيه كانوا متواجدين في جميع مراحل التصدي للنزاع في البوسنة والهرسك. ولكن للأسف لا مناص من الاعتراف بأنهم رغم ما اتخذ من إجراءات حتى الآن لم يكونوا دائما متسقين. ولهذا السبب ظلت الكفاءة مفتقدة لفترة طويلة.

ولم تثمر القرارات الكثيرة التي اتخذتها الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وأنشطة فريق الاتصال والمشاريع المقدمة والخطط

كما أهنى سلف السيد دو أمارال، السيد أمارا إيسي، على الطريقة الرائعة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة.

وأود أن أعرب للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي عن أسمى تقديري لمساعيه الدؤوبة كي يتيح للمنظمة باستمرار قيادة أكثر فعالية.

وأعرب عن أطيح تحياتي لجمهوريه بالاو، أحدث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

منذ آذار/مارس ١٩٩٢ وقت التخلي النهائي عن النظام الشيوعي، أحرزت ألبانيا تقدما هائلا في مسيرة عملياتها الديمقراطية. فأصبح بناء وتعزيز التعددية السياسية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأقليات بصفة خاصة، والانتقال من اقتصاد مركزي الى اقتصاد السوق، هي التوجهات الرئيسية التي يتحرك المجتمع الألباني على أساسها. فالبلد منخرط بصفة مستمرة في إصلاح اقتصادي سريع تدعمه مجموعة كاملة من القوانين، وباتت نتائج التحول المكثف ملموسة للجميع.

ولا شك في أن الإصلاح لا يخلو من آلام. وفي هذا الصدد تولي الحكومة اهتماما خاصا لتحسين أحوال المعيشة لبعض الفئات الاجتماعية الأكثر تأثرا بالإصلاح الاقتصادي. وأود نيابة عن حكومة ألبانيا أن أنتهز الفرصة للإعراب عن الامتنان للبلدان المانحة والدول الأوروبية الأعضاء والولايات المتحدة وبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والوكالات الدولية المتخصصة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لما تقدمه لألبانيا من مساعدة قيمة.

وفيما تبذله ألبانيا من جهود للقضاء على آثار العزلة الطويلة القاتلة، تطبق عن اقتناع سياسة انفتاحية، وقد التزمت بثبات أحد الأهداف الرئيسية التي أدرجتها الحكومة في برنامجها، ألا وهو تكامل البلد مع أوروبا بما ينطوي عليه ذلك من بناء مجتمع غربي النمط، والانضمام الى مؤسساتها، والمشاركة النشطة في الحياة الأوروبية.

من كرواتيا والبوسنة كمستوطنين - وهذا الاستفزاز الخطير المتخفي تحت ستار لفتة إنسانية نحو اللاجئين الصرب ليس في الواقع سوى جزء من الخطة القديمة التي وضعتها سلطات بلغراد لتنفيذ "التطهير العرقي" في كوسوفو التي يشكل الألبانيون نحو ٩٥ في المائة من سكانها، وتغيير التكوين الإثني الديمغرافي لكوسوفو قسرا.

وأصبحت عواقب ما تفعله بلغراد تحقيقا للطموح المتمثل في إقامة "صربيا الكبرى" معلومة للجميع ومشاهدة على المستوى الدولي في البوسنة والهرسك وكرواتيا. ونحن نناشد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية المعنية ألا تنخدع بنوايا بلغراد وألا تساعد على توطيئ اللاجئين الصرب في كوسوفو - فهذا نشاط لا يعتبر بحال مجرد عملية إنسانية.

ونحن نناشد أيضا المجتمع الدولي ألا يتجاهل مسألة كوسوفو الهامة للغاية. لقد تحدثت سلطات بلغراد بوضوح قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٤٩، وقرارات هيئة حقوق الإنسان في جنيف وقرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن كوسوفو. وما لم توضع صربيا تحت ضغط دولي يمنعها من اتباع سياسة المواجهة في كوسوفو، فلن يمر وقت طويل قبل تفجر مأساة أخرى غير مأمونة العواقب. وقد نجح القادة الألبانيون في كوسوفو في تفاديها إلى الآن بمعجزة عن طريق مقاومتهم السلمية، لكن السؤال يطرح نفسه فورا: إلى متى يمكنهم الاستمرار في ذلك؟

إن جمهورية ألبانيا ترى أنه ينبغي للأمم المتحدة والدول العظمى ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن تتوقع حدوث نزاع في كوسوفو وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع، مثل نزع سلاح ذلك الإقليم؛ وحماية حقوق الإنسان والحقوق الوطنية للألبانيين هناك؛ ووضع حد للتطهير الإثني والاستيطان الصربي؛ وإعادة فتح المؤسسات في كوسوفو؛ وتهيئة مناخ للحوار بين الألبانيين والصرب في كوسوفو، وبين بريستينا وبلغراد؛ وبدء الحوار والمضي فيه في وجود طرف ثالث.

المقترحة ثمرتها المرجوة. بيد أننا نرى أن قوة السلام التابعة للأمم المتحدة تستحق ثناء خاصا لما قدمته للسكان المدنيين الأبرياء من مساعدات إنسانية. ولا بد أن ننوه بوجه خاص بالجنود والضباط والدبلوماسيين والصحفيين الذين ضحوا بأرواحهم فداء الواجب.

وفي أعقاب التطورات الأخيرة يبدو أن الحالة في مناطق الأزمة أصبحت أكثر توازنا من ناحيتين السياسية والعسكرية، وأنها تتيح إمكانيات حقيقية للحل. ومع هذا فالمشكلة لا تزال معقدة للغاية ولا يزال خطر تغلغل النزاع إلى مناطق أخرى قائما - وهو رأي يعتنقه الكثيرون. وفي مواجهة هذه الحالة لغرب عن تقديرنا لأن المجتمع الدولي، بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، يقوم الآن بإعادة النظر في موقفه من هذا الصراع؛ بما في ذلك الإصرار على التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن المعتمدة عملا بأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتقضي هذه القرارات باستمرار الجزاءات المفروضة على صرب البوسنة وصربيا والجبل الأسود، إلى جانب دعم النشاط الدبلوماسي الذي تسنده تدخلات الناتو العسكرية عند الضرورة.

وتعرب جمهورية ألبانيا عن قلقها العميق إزاء الوضع الخطير في كوسوفو. إذ أن النظام العسكري والبوليسي الصربي الذي أقيم في كوسوفو مع القضاء على الاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به هذه الوحدة الاتحادية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السابقة، يواصل نشر الرعب على نطاق واسع ضد السكان الألبانيين. وتظهر وحشية الشرطة الصربية كل يوم وفي كل ناحية من كوسوفو. وقد أدت سياسة الفصل العنصري والممارسات التي يتبعها الصرب ضد الألبانيين إلى النزوح الاضطرابي لمئات الألوف من الألبانيين ومعظمهم من الشباب إلى بلدان شتى من العالم. ومن هذا الإرهاب المنظم عمليات القتل والنهب التي لا تنتهي والمحاكمات السياسية المدبرة ضد ألبانيي كوسوفو.

وتقوم سلطات بلغراد الآن، وكأنها لا يكفيتها التوتر البالغ والحالة المتفجرة، بإرسال اللاجئين الصرب

وتكرارا موقفها الثابت ضد تعديل الحدود المعترف بها دوليا بالقوة. وقد اتضح ذلك أولا في سياستها تجاه جيرانها.

ويسعدني أن أعلن أن العلاقات الثنائية مع اليونان قد تحسنت بعد فترة من التوتر في العام الماضي. إن الحوار وحسن النية، اللذين تفضلهما ألبانيا دائما، قد سادا، ويتخذ البلدان اليوم خطوات ملموسة صوب توسيع نطاق التعاون وتعميقه والإسراع فيه في مجالات المنفعة المتبادلة.

ويجدر بنا أن نذكر هنا أنه يسعدنا أن نرى أن المجتمع الدولي بصفة عامة يعترف بالتحسن الكبير في حقوق الأقلية اليونانية في ألبانيا في السنوات الثلاث الماضية. وقد أبدت الحكومة الألبانية دائما استعدادها لكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتزامها بذلك فيما يتعلق بجميع المواطنين، بما فيهم أفراد الأقلية اليونانية. وقد أكدنا دائما على أن الأقلية اليونانية في ألبانيا تشكل جسرا من الصداقة، ويسعدنا أن هذه ليست وجهة نظرنا وحدنا. وليس هناك أي سبب سياسي على الإطلاق يمكن أن يمنع ذلك، حيث أن إحقاق الحقوق ينبع من إرادتنا السياسية ومن جوهر المجتمع الألباني نفسه.

أما بالنسبة لحق التعلم باللغة الأم، فبالإضافة إلى التدابير التي اتخذتها الحكومة من قبل لتطبيق المعايير الدولية والوفاء بالتزاماتها الدولية، مثل إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، فإن التشريع الوطني للتعليم، وبخاصة قانون المدارس الخاصة - الذي دخل حيز النفاذ منذ أشهر قليلة - قد حسم تلك المسألة.

وتحتفظ ألبانيا بعلاقات طيبة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتؤيد التكامل التام لهذه الجمهورية مع المؤسسات الدولية. إلا أننا نشجعها على اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين حالة الألبانيين هناك ولضمان الاحترام الكامل لحقوقهم الإنسانية والوطنية، بما في ذلك حق التعلم بلغتهم الأم. ويؤكد ذلك اقتناعنا بأن المساواة بين المواطنين من أية جنسية يؤدي إلى تكامل هذا البلد، وهذا التكامل يعود

وترى ألبانيا، بل وتصر على إدراج مسألة كوسوفا على جدول الأعمال لمناقشة مشكلة يوغوسلافيا السابقة وحلها. وفي نفس الوقت، يجب أن يخضع رفع الجزاءات الموقعة على صربيا والجبل الأسود لشرط قاطع هو ضرورة إيجاد حل كامل ودائم لمسألة كوسوفا. وهناك أكثر من مشكلة يجب التصدي لها وحلها في كوسوفا. ويجب معالجتها جميعها كما ينبغي وعدم إغفالها. وعندما نشهد اليوم التقدم الذي أحرز في حل الوضع الدستوري للكيانات المختلفة في البوسنة، وأملنا أن يكون ذلك الحل عادلا ومنصفا ومرضيا لكل الأطراف، يحق لنا أن نأمل، بل ونعتقد، أن المجتمع الدولي سيتوخى الاتجاه السليم لحل مسألة كوسوفا كذلك. إن العالم محق عندما يرى أنه إن فعلنا ذلك فإننا نحترم أحد المبادئ الأساسية للميثاق، وبخاصة حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولا شك في أن تطبيق المعايير المزدوجة سيؤدي إلى نشوب صراعات في المستقبل.

لكي تكون منطقة البلقان منطقة سلام واستقرار ورخاء، لا بد من إنهاء الحرب، ومحاكمة المتسببين في المأساة البوسنية أمام المحكمة، ومعاقتهم، ونزع سلاح الدول والأقاليم المفرطة في التسلح، وتعمير ما دمرته الحروب، وتسوية مسألة كوسوفا، وتحسين العلاقات الثنائية المجمدة. إن الأخذ بأساليب الديمقراطية داخلها في جميع الدول، وتهيئة حيز ديمقراطي يعيش فيه الألبانيون في البلقان، كما ذكر سالي بيريشا رئيس الجمهورية مرارا وتكرارا، يشكلان استجابة إيجابية للغاية لأية مبادرة دولية للسلام والاستقرار في البلقان. فضلا عن ذلك، فإن الانتقال إلى البرامج العريضة للتعاون فيما بين دول البلقان وبين دول البلقان والدول الأوروبية مطلب حتمي هو الآخر للتنمية والتكامل التام للبلقان مع أوروبا المتقدمة النمو والمتحضرة.

تحتفل ألبانيا في كانون الأول/ديسمبر القادم بالذكرى الأربعين لانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وقد دلت جمهورية ألبانيا طوال كل هذه السنين على التزامها بأغراض الميثاق وأهدافه. ولئن كانت المنطقة تعيش أزمة عميقة ومعقدة، فإن ألبانيا تثبت أنها عامل سلام واستقرار. فلم تكن على الإطلاق سببا في نشوب صراع أو توتر بين الدول، كما أنها تؤكد مرارا

أود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن مدة الكلمات التي تلتقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد لادسو (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أثارت وفود عديدة مسألة التجارب النووية؛ واستخدم أحد الوفود في ذلك عبارات غير مقبولة على الإطلاق، بل وغير لائقة. وتتطلب هذه البيانات من الوفد الفرنسي أن يذكر بالحقائق وأن يضع هذه المجموعة الأخيرة من التجارب التي أجرتها فرنسا في السياق المناسب للوقف الكامل والنهائي للتجارب النووية.

لا بد من النظر إلى برنامج التجارب الجارية كما هو، أي أنه خاتمة. وستقتصر التجارب على ثمان على الأكثر، وستنتهي قبل نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٦.

ويتمثل هدفنا الرئيسي في التوصل إلى معاهدة مجددة حقا لحظر التجارب في عام ١٩٩٦، وهي معاهدة سوف تحظر كل تجارب الأسلحة النووية وكل التفجيرات النووية الأخرى. تلك هي المشكلة الرئيسية فيما يتصل بنطاق مثل هذه المعاهدة. وتدرك الجمعية العامة أن فرنسا أعلنت يوم ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ في مؤتمر نزع السلاح أنها تقرر هذا الهدف وتلك الصياغة.

إن هذا خيار هام للغاية، وأكرر أنه إذا تم التوقيع على معاهدة لحظر التجارب بالشروط المتوخاة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، فإن فرنسا ستمتنع مستقبلا عن إجراء جميع التجارب على الأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، هذا الخيار هو خيار الصفر الذي يحقق المغزى الكامل من التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب. بيد أنه لتحقيق هذا الهدف والوصول بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة، كان على فرنسا أن تعمل في فترة قصيرة قبل نهاية أيار/مايو ١٩٩٦ من أجل أن تتأكد من أن أسلحتها تتوافر فيها السلامة وستكون صالحة للاعتماد

بالمائدة على جميع مواطني جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلاستقرار على المنطقة.

وبالمثل، فإن ألبانيا غير منحازة في علاقاتها بصربيا والجبل الأسود. إلا أنه يجب القول بأن تحسين هذه العلاقات يعتمد على العدول عن استخدام العنف مع الألبانيين في كوسوفا وقمعهم. وعلى الرغم من أن إيطاليا تقع عبر البحر، فقد اعتبرها بلدي، ولا يزال يعتبرها بلدا مجاورا له أهمية كبرى في العلاقات الثنائية وفي التطورات في البلقان والبحر المتوسط. وتقوم علاقاتنا مع هذا البلد على تقليد عريق وتتميز بتطورات إيجابية جدا في كل الميادين.

إن ألبانيا تعلق أهمية كبيرة على العمل من أجل إصلاح مجلس الأمن. وألبانيا هي البلد الوحيد من مجموعة أوروبا الشرقية، عدا البلدان حديثة الولادة في المنطقة، الذي لم يخدم إطلاقا في مجلس الأمن طيلة مدة عضويتها التي تبلغ ٤٠ عاما في المنظمة. ونعتقد أن الدول الأعضاء، بإعطاء ألبانيا فرصتها الأولى في عضوية مجلس الأمن، ستقدم التشجيع والدعم للدول الصغرى الحسنة النية لكي تشترك بنشاط في التعاون متعدد الأطراف لخدمة السلم والأمن الدوليين، وتبين أنه لن تمضي مدة طويلة قبل أن تسفر مناقشاتنا المثمرة حول إصلاح مجلس الأمن عن نتيجة تنفذ. وأود أنؤكد لكم أن انتخاب ألبانيا لمجلس الأمن سيكون كذلك إسهاما في تحقيق السلام والأمن في منطقة البلقان التي تعاني من المشاكل.

وختاماً، أود أن أعرب عن دعم ألبانيا للأمم المتحدة، وعن رغبتها في تعزيز المنظمة ودورها في صيانة السلام الدولي وتشجيع الديمقراطية والتنمية والرفاهة وتعزيزها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم على قائمة المناقشة العامة لهذه الجلسة. وقد طلب أحد الممثلين الكلمة ممارسة لحقه في الرد.

الدول، سواء كانت من دول المحيط الهادئ أو من غيرها.

عليها في المستقبل. وهي ملزمة أيضا بأن تكتسب قدرة مستقلة تمكنها من تقنيات المحاكاة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.

وهذا البرنامج الخاص باستكمال التجارب سوف يسمح لفرنسا بأن تدعو إلى الخيار الأكثر دقة ومدعاة للرضا بالنسبة لمعاهدة حظر التجارب.

وتتسم بعض الهجمات الموجهة إلى فرنسا بكونها لا أساس لها، وغير عادلة وشريرة. والواقع أن برنامج التجارب هذا ليس له آثار ضارة على البيئة؛ وهناك علماء دوليون بارزون قد دللوا - مرة أخرى منذ وقت قريب جدا - على أن تجاربنا غير ضارة. وعلاوة على ذلك، يتفق هذا البرنامج مع القانون ومع الالتزامات التي تعهدت بها فرنسا. فممارسة أقصى درجات ضبط النفس لا تعني الحظر، ونحن لم نستبعد أبدا استكمال هذه السلسلة من التجارب.

وبهذه المناسبة، أود أن أذكر بأن أحد البلدان الذي وصف نفسه اليوم بأنه من جيراننا في المحيط الهادئ يبعد في الواقع عن بولينزيا الفرنسية مسافة أكبر من بعد نيويورك عن باريس.

وفي النهاية يود وفد بلدي أن يذكر بأن فرنسا تظل، من جانبها مستعدة للحوار والتعاون مع جميع